الأخبار
al-akhbar

الإثنين 21 أيلول 2026
العدد 5880 السنة الحادية والعشرون
Lundi 21 Septembre 2026 no 5880 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

رحيل 16

مصطفى سبيتي... بيتٌ في تتّسع له القصائد

أحوال الناس

حكومة نواف سلام في قبضة صندوق النقد
4

قرار الإعمار إسرائيلي ولا سيادة في موازنة 2027
4

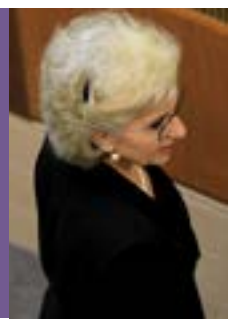

إصلاح كرامي يعيد الوجوه نفسها إلى «التربية»
6

جولة جديدة من الحرب الواسعة؟ 2

إيران الحرب عائدة... بمشاركة العرب؟
8 - 10

أعلن «مقرّ خاتم الأنبياء» المركزي في إيران، أنه حصل على معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة، بدعم من بعض الدول الإقليمية، تستعدّ لاستئناف الهجوم ضدّ إيران (أ ف ب)

قضية اليوم

هل نحن على شفير جولة جديدة من الحرب الواسعة؟

إبراهيم الأمين

خلال الأسابيع الأخيرة، تعزّزت القناعة لدى أطراف ودول عربية وغربية في المعسكر الأميركي - الإسرائيلي بأن الجولة السابقة من الحرب على إيران انتهت إلى نتائج مخالفة لكل الخطط والتوقّعات، وأن مذكّرة التفاهم هدفت فقط إلى وقف إطلاق النار، لإعادة تقييم ما جرى، وفحص أسباب التعثّر، ومراجعة الخطط، ودراسة نقاط القوة التي أظهرتها إيران وكيفية التعامل معها في أي جولة مقبلة.

وزاد في قلق هذه الجبهة العالمية، أن الحرب على حزب الله في لبنان لم تنته إلى استسلامه أو إنهاء قدرته على العمل كما كان مأمولاً، بينما يواجه المسار السياسي مع السلطة في بيروت تعقيدات كبيرة. كذلك فشلت خطة استئصال فصائل المقاومة في العراق، فيما جاءت المفاجأة الأبرز من اليمن، حيث تمكّنت حركة «أنصار الله» من الإمساك بخناق ثاني مضيق حيوي للاقتصاد العالمي.

بين 8 نيسان الماضي، تاريخ إعلان وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، ومنتصف أيلول الجاري، تراكمت تطورات كثيرة، وشهدنا سجالات سياسية حول المسؤولية عن عدم تحقيق أهداف الحرب، ولا سيما عدم إسقاط النظام في إيران، وعدم إحداث تغيير حاسم في قدرات القوى الحليفة لها في العراق واليمن ولبنان. وشهدت العلاقة بين إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وحكومة بنيامين نتنياهو، تجاذباً انعكس على مواقف دول الخليج العربية، التي شعرت، للمرة الأولى، بأن مظلة الحماية الأميركية ليست فعّالة بالقدر المطلوب، وأن كلفة التحالف مع إسرائيل ستكون باهظة ما لم يتم تحييد النظام في إيران. وقد درس أكثر من طرف اعتماد سياسة النأي بالنفس، بحثاً عن قدر من الأمان، في ظل عدم يقين إزاء القدرة على شنّ حرب جديدة تطيح بالنظام في إيران.

لكنّ مسارعة دولة الإمارات إلى عقد «صفقة أولية» مع إيران، والحذر المصري - التركي - الباكستاني من المشروع الأميركي - الإسرائيلي، لم ينسحبا على الجانب السعودي، بل على العكس، ظلّت قيادة محمد بن سلمان تعمل وفق مبدأ «الاستعانة بكل شياطين الأرض» لكسر شوكة إيران وحلفائها. وهو مسار يشتمل على عمل عسكري وأمني واقتصادي وسياسي، وله ساحات كثيرة من الخليج نفسه، وفي سوريا والعراق ولبنان، وصولاً إلى فلسطين نفسها، علماً أن التركيز السعودي على ساحة اليمن لم يكن يتوقّع خسائر كالتي حصلت عندما انهارت أكبر قوة حليفة للسعودية، وتمكّن «أنصار الله» من السيطرة على كامل الساحل الغربي في اليمن، والإمساك بحرية الملاحة في جنوب البحر الأحمر ووضع اليد على باب المندب. المسار الإسرائيلي في الاعتداءات. وفي كل مرة حاولت فيها سلطة جوزيف عون تحصيل أي دفعة على الحساب من الجانب الإسرائيلي، كان الوسيط الأميركي يربط ذلك بضرورة تنفيذ خطط نزع سلاح حزب الله، فيما كان يكرر أن إدارة ترامب لا تستطيع الضغط على نتنياهو عشية استحقاق سياسي في إسرائيل.

وبمعزل عن الذرائع، كانت النتيجة إبعاد لبنان عن مسار التفاوض مع إيران، من دون أن يحقّق الجانب الأميركي، في المقابل، أي نتيجة تتيح له توسيع دائرة نفوذه في لبنان، فيما كان الشريك السعودي يسعى إلى منع انهيار الجبهة الحليفة له في لبنان، وهو يعمل دون توقّف لمنع مهمة التنسيق الميداني إلى القيادة الوسطى للجيش الأميركي، التي نظّمت الاجتماع العسكري السرّي في ألمانيا قبل نحو عشرة أيام، بمشاركة رئيس أركان جيش العدو إيال زامير ورؤساء أركان وقادة جيوش السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت والأردن ومصر. وقد ركّزت المباحثات المغلقة على بحث المواجهة والتطورات العسكرية مع إيران، إلى جانب مناقشة التصعيد المستمر في اليمن.

(من الويب)

هذا الاجتماع بدا ظاهرياً وكأنه مراجعة بين قوى تتقاطع مصالحها لدرس نتائج المواجهة السابقة، لكنّ المعطيات تشير إلى عكس ذلك، خصوصاً أن السعودية، على وجه التحديد، باتت تضغط لدفع الأميركيين وإسرائيل إلى القيام بعمل كبير «الانتهاء من إيران مرة واحدة». وهو خيار، له ترجمته على الأرض من خلال تحرّكات وأنشطة وتحضيرات، وهذا ما استدعى أمس بياناً من نوع مختلف صدر عن «مقر خاتم الأنبياء» في إيران، أشار إلى «معلومات تفيد بأن أميركا، ومن أجل التغطية على إخفاقاتها وتحقيق إنجازات زائفة، قرّرت مرة أخرى، بضوء أخضر من بعض دول المنطقة، استئناف إجراءات ضد إيران في اجتماع مشترك في إحدى الدول الأوروبية» في إشارة إلى اجتماع المانيا، قبل أن يوجّه المقر تحذيراً لافتاً، بأنه «إذا ارتكبت أميركا خطأً ضد إيران، فإن جميع مراكز تمركز ذلك البلد ومصالحه في المنطقة ستتعرّض، من دون أي قيود أو مراعاة، لهجمات مستمرة وفعّالة ومؤلمة. كما أن انحياز دول المنطقة، إلى جانب العدوان على إيران، يجعلها جميعها شركاء في هذا العمل، ولن يعود بإمكانها توقّع ضبط النفس من القوات الإيرانية».

ووسط الكثير من التسريبات عن أن السعودية على وجه الخصوص، تعبّر عن ضيقها من عدم توفير واشنطن الحماية المطلوبة، ذهب البعض إلى الحديث عن أن ابن سلمان قد يفضّل الذهاب نحو تسوية سريعة مع إيران. لكنّ هذا التقدير ليس دقيقاً تماماً. ومن المفيد هنا التوقف عند حديث أدلى به المسؤول السابق في «الموساد» عوديد عيلام، الذي شارك، في إعداد مقدّمة لسيرة ذاتية عن ابن سلمان، وصفها بأنها «قصيدة مديح تضع ابن سلمان درجة فوق تشرشل ونصف درجة تحت الله». لكنّ عيلام قال إن «الواقع مختلف تماماً، وإن

> **تتقدّم السعودية الجبهة التي عليها أن تختار سريعاً، بين الناي بالنفس والخروج من التحالف الأميركي - الإسرائيلي، أو التورّط في حرب واسعة لا يقدر أحد على توقّع نتائجها مُسبقاً**

ابن سلمان فشل فشلاً مدوّياً، وبدأنا نسمع أصوات نشر إحدى قوائم كرسيّه».

وفي المقابل، نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» عن مسؤول سعودي لم تسمّه قوله: «نحن في حالة حرب مع إيران، رغم عدم إعلانها رسمياً»، متهماً طهران بالسعي إلى تقويض المملكة ونشر الفوضى في الخليج، ومضيفاً أن «إسقاط النظام في طهران مصلحة إقليمية وعالمية». وقال المسؤول إن إسرائيل قادرة على المساعدة، مشيراً إلى أنها «أشعلت فتيل الحرب في إيران»، وإلى أنها، بحسب رأيه، «الوحيدة التي أثبتت فعاليتها في الحرب ضد أنصار الله».

الفكرة هنا أن القيادة السعودية تُظهر ميلاً يجب التنبه له جيداً، إلى إعادة فتح النقاش مع الجانبين الأميركي والإسرائيلي حول إيران. وهي مستعدّة لدفع ثمن إسقاط النظام في إيران والقضاء على «أنصار الله». لكن ابن سلمان يحتاج إلى ضمانات بأن ذلك سيحصل، وهو يخشى، كبقية قادة المنطقة، من أن تفشل أي حملة جديدة ولو كانت أشد عنفاً ضد إيران، لأنه يعرف جيداً أن إيران لن تتساهل مع أي عمل جديد بهذا الحجم.

وما يزيد من الإغراءات لتورّط ابن سلمان في حرب كهذه، أنه فشل في الحصول على دعم عملي من جانب تركيا ومصر وباكستان لشنّ حملة ضد «أنصار الله»، ما جعله يعود إلى ما يجيد القيام به، لجهة استخدام «الدواعش» في حربه ضد اليمن، وكما فعل في العراق عندما نقلت الرياض 5000 انتحاري سعودي فجّروا أنفسهم بالمدنيين العراقيين، يبدو مستعداً الآن لعقد تحالف مع الشيطان مقابل كسر «أنصار الله». وبات معلوماً أن الحملة الجوية العنيفة التي شُنت قبل يومين ضد 12 مدينة سعودية، جاءت رداً على خطة كانت مُعدّة من قبل السعوديين، وقضت بتجهيز مجموعة من الانتحاريين المُزوّدين بدراجات نارية مُفخّخة، وأحزمة ناسفة، وإرسالهم لتفجير الحشود اليمنية في ميدان السبعين، حيث يتجمّع ملايين اليمنيين كل يوم جمعة لدعم «أنصار الله». وبالنسبة إلى صنعاء، فإن لجوء ابن سلمان إلى هذا السلاح، هو الخطا الذي لا يمكن تجاوزه تحت أي ظرف، وقد أرسلت «أنصار الله» إلى ابن سلمان رسائل واضحة بأن عليه أن يكون مستعداً لدفع أثمان أكبر بكثير جراء تورّطه في أمر كهذا.

عملياً، تعيش المنطقة على وقع توتّر كبير. ثمة استحقاقات سياسية كبيرة في إسرائيل وأميركا، لكن هناك ما هو أشدّ فتكاً، لجهة الآثار الاقتصادية على دول المنطقة جراء الحرب القائمة، مع إضافة منسوب أعلى من القلق لدى عواصم بارزة، تتقدّمها السعودية، من طبيعة المرحلة المقبلة. وكل ذلك يقود إلى استنتاج بديهي، هو أن دائرة الانفراجات مُقفلة من كل الجهات، واجتماع الغد بين ترامب وقادة وكبار مسؤولي دول الخليج، سيشكّل الأرضية التي تتيح توقّع انسحاب كامل من المعركة، أو الاستعداد لجولة عنف، ستكون هذه المرة بلا سقوف وبلا قواعد!.

مقالة

مقاومة إسرائيل في فكر ميشال شيحا
لبنان يُدافِع عن نفسه في فلسطين

كريم حداد

يصعب فهم موقف ميشال شيحا من فلسطين إذا قُرِئَ بمعزل عن الفكرة التي كرّس حياته السياسية والفكرية للدفاع عنها: لبنان.

شيحا، هو أحد أبرز منظّري الكيانية اللبنانية، لم يصل إلى فلسطين عن طريق عقيدة قومية تريد إذابة لبنان في وحدة أوسع، ولم يعتبر أن خصوصية لبنان تفرض عليه الانكفاء عن صراعات محيطه، على العكس، قاده تمسّكه بالكيان اللبناني إلى استنتاج أن ما يجري في فلسطين يمسّ لبنان في صميم وجوده. ومن هنا يمكن فهم دعوته الصريحة إلى «المقاومة العربية»، وتحذيره المبكر من أن القضية لا تتعلق بفلسطين وحدها، بل بتوازن المشرق وباستقلال دوله وقدرتها على منع قيام هيمنة إقليمية جديدة.

كان اعتراض شيحا على المشروع الصهيوني سابقاً لقيام إسرائيل. ففي مقالاته المكتوبة باللغة الفرنسية، والمنشورة في صحيفة «Le Jour»، هاجم شيحا مشروع تقسيم فلسطين، ورأى في إقامة دولة على أساس قومي، ديني نقيضاً للنموذج الذي تصوّره للبنان، أي نموذج الجماعات المتعدّدة التي تتشارك دولة واحدة من دون أن تلغي إحداها الأخرى. وتذهب قراءة معاصرة لأرشيف الصحافة اللبنانية إلى أن معاداته السياسية للصهيونية احتلّت موقعاً مركزياً في تفكيره، لأنه رأى في الدولة ذات الهوية الدينية الحصرية نموذجاً يناقض لبنان التعدّدي والمفتوح. كما كتب عام 1945 عن نزع الفلسطينيين من أرضهم وما اعتبره إحلالاً مُنظّماً للسكان.

لكن الأكثر دلالة هو أن شيحا لم يكتفِ بإدانة أخلاقية أو قانونية. بعد حرب 1948 انتقل في كتاباته إلى التفكير في كيفية مقاومة ميزان القوة الجديد. وفي نصوص استعادها لاحقاً ميشال إده من كتاب «فلسطين»، فيها نص لشيحا يقول فيه إن «المقاومة العربية ليست ضرورية فحسب: إنها حيوية». وكان يرى أن المسألة، على المدى الطويل، قضية حياة أو موت للمشرق الممتدّ إلى مصر. بهذا المعنى لم تكن المقاومة عنده تعبيراً عاطفياً عن التضامن، بل ضرورة سياسية تتصل بمنع تحوّل التفوّق الإسرائيلي إلى قدرة على إخضاع المحيط اقتصادياً وسياسياً.

وهنا تتضح خصوصية شيحا. فهو لم يجعل «أولوية لبنان» مبرّراً للحياد حيال فلسطين، وإنما قلب المعادلة: لأن لبنان أولاً، لا يستطيع أن يكون غير معنيّ بفلسطين. فالخطر الذي كان يراه في المشروع الإسرائيلي لم يتوقف عند تغيير حدود فلسطين، بل في إمكان أن يُنتج ميزان قوى إقليمياً يجعل الدول الصغيرة، وفي مقدّمها لبنان، أكثر تعرّضاً للضغط. ولهذا كتب بعد قيام إسرائيل محذّراً من التعامل معها كقوة محلية محدودة، معتبراً أنها تستند إلى إمكانات دولية واسعة ينبغي للعرب أن يفهموا حجمها قبل صياغة سياساتهم تجاهها.

أيضاً كان لشيحا موقف لافت من تسليح لبنان. وكتب في تموز 1950 أن اللبنانيين، مهما كانوا مسالمين ومحدودي العدد والمساحة، مضطرون إلى التسلّح والبقاء في حالة يقظة. وهذا التفصيل مهم لأنه يكشف أن كيانيته لم تكن قائمة على فكرة أن ضعف لبنان يوفّر له الحماية. الدولة الصغيرة، في منطقه، تحتاج إلى أسباب القوة بقدر حاجتها إلى الدبلوماسية والانفتاح. لذلك لا تبدو المقاومة في فكره تفويضاً دائماً لقوة مستقلة عن الدولة، بل جزءٌ من بناء قدرة الكيان نفسه على حماية استقلاله.

لكنّ القوة العسكرية لم تكن عند شيحا إلا جانباً من المقاومة. فقد أعطى أهمية كبيرة للإعلام، ورأى أن العرب يخسرون جزءاً من معركتهم لأنهم لا يحسنون عرض قضيتهم في المجال الدولي. كما دعا إلى التضامن العربي، وإلى استخدام الدبلوماسية والقانون الدولي لحماية الحقوق، ودافع عن تدويل القدس لحماية المدينة والأماكن المُقدّسة. بهذا المعنى تبدو المقاومة لديه مُركّبة: قوة دفاعية، وإعلام، ودبلوماسية، وتضامن سياسي، ورفض لتحويل الأمر الواقع الناشئ بالقوة إلى حق دائم لا تجوز مراجعته.

ولهذا اتّخذ موقفاً متشدّداً أيضاً من المفاوضات عندما تكون شروطها، في تقديره، بمثابة اعتراف مُسبق بنتائج القوة. ففي عام 1952 حذّر من تفاوض يؤدّي إلى تبرير الانتهاكات السابقة أو يفتح الباب لانتهاكات لاحقة، معتبراً أن السلام الذي يقوم على تنازل الطرف الأضعف عن حقوقه لا يمنع الحرب بالضرورة. لكنه، في الوقت نفسه، لم يحوّل المقاومة إلى مشروع لإلغاء الآخر. ففي كتابه الأول 1952 كتب أنه يتعامل مع وجود إسرائيل بوصفه أمراً واقعاً وأن المسألة ليست «إلقاء الإسرائيليين في البحر»، ثم شدّد في عام 1953 على أن رفضه للصهيونية لا يجوز تحويله إلى معاداة لليهود.

أهمية استعادة شيحا اليوم، ترتبط بواقع أن المقاومة في نصوصه، ليست مرادفاً للحرب المفتوحة ولا هي حالة نهائية، كما أنها ليست قبولاً بالأمر الواقع لمجرّد أنه أصبح واقعاً. إنها تقع بين الاثنين: الاعتراف بالوقائع من دون منح القوة حقاً مُطلقاً، والاستعداد للدفاع عن دون تحويل الصراع إلى عداء «ديني أو عرقي». ولذلك كان يستطيع أن يقرّ بوجود إسرائيل بعد عام 1948، وفي الوقت نفسه يعتبر أن مقاومة التوسّع والهيمنة، وحماية الحقوق الفلسطينية واللبنانية، ضرورتان مستمرتان.

بهذا المعنى، فإن أكثر ما يكشفه كتاب «فلسطين» عن ميشال شيحا هو أن الكيانية اللبنانية عنده لم تكن انعزالاً عن فلسطين، بل كانت أحد أسباب الانخراط فيها. فلسطين بالنسبة إليه كانت الخط الأمامي لمسألة أوسع: هل يستطيع المشرق أن يحافظ على تعدّده واستقلال كياناته في مواجهة سياسة القوة؟

جيش العدو يقرّ: نزع سلاح حزب الله «هدف أعلى» طويل المدى

علي حيدر

تكتسب المواقف الأخيرة لرئيس أركان جيش العدو إيال زامير أهمية تتجاوز بعدها العملياتي المباشر، إذ تضمّنت عرضاً مُكثّفاً لرؤية القيادة العسكرية الإسرائيلية للمرحلة المقبلة في لبنان: الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، والأدوات والمسارات لبلوغه، وبعض التحدّيات والقيود والمخاطر التي تعترض الطريق إليه.

ولم يكتف زامير بالحديث عن العمليات العسكرية، بل حدّد بوضوح «الهدف الأعلى والمستمر»، المتمثّل في نزع سلاح حزب الله، وأضعاً إلى جانبه هدفاً أكثر مباشرة يتعلق بإخلاء المنطقة الواقعة جنوب الليطاني من الوجود العسكري للحزب. وأقرّ، في المقابل، بأن «المعركة لم تنته بعد»، وحذّر من إعادة بناء حزب الله قوته واستعادة قدراته، رابطاً إمكان تحقيق الهدف عبر اتفاق مع الحكومة اللبنانية بتحسّن كبير في فاعلية الجيش اللبناني على الأرض. وهنا تبرز المعضلة الأساسية أمام القيادة الإسرائيلية: كيف يمكن تحويل الإنجاز العملياتي إلى واقع سياسي وأمني دائم، يمنع حزب الله من إعادة إنتاج قوته، ويفضي إلى تحقيق «الهدف الأعلى»؟

يمكن فهم وصف زامير نزع السلاح بأنه «هدف أعلى ومستمر». فلو كانت نتائج العمليات العسكرية كافية بذاتها لتحقيقه، لما بقي هدفاً مستمراً يحتاج إلى مسارات وأدوات إضافية. وهنا تكتسب تصريحات زامير عن الدولة والجيش اللبنانيَّيْن أهميتها. فهو يقول إنه «لا يمكن الدفع بهذا الهدف في إطار اتفاق مرغوب فيه مع الحكومة اللبنانية، ما دام الجيش اللبناني لا يحسّن بصورة كبيرة فاعليته على الأرض».

وبذلك يتضح أن التصوّر الإسرائيلي لتحقيق الهدف لا يقوم على قوة جيشه وحدها، بل يحتاج إلى آلية سياسية وأمنية تحول دون إعادة تكوينها بعد انتهاء العمليات. ومن هنا يظهر الدور الذي تراهن عليه إسرائيل للسلطة اللبنانية. فالمطلوب، إسرائيلياً، ليس مجرّد انتشار للجيش، وإنما وجود سلطة لبنانية قادرة على القيام بما لم يستطع الجيش الإسرائيلي تحقيقه في الحرب. لكن زامير نفسه يضع قيداً أساسياً على هذا المسار، عندما يشترط تحسّن فاعلية الجيش اللبناني «بصورة كبيرة». ويكشف ذلك عن عدم رضى قيادة العدو عن أداء الجيش الوطني، ويؤشّر إلى وجود نوايا تستهدفه بنيةً وعقيدةً ودوراً.

ونجاح أي استراتيجية تستهدف نزع سلاح الحزب لا يتوقف على إضعاف قوته العسكرية وحدها، بل يتأثّر أيضاً بقدرته على الاحتفاظ بقاعدة اجتماعية وسياسية توفّر له الشرعية والدعم والقدرة على الاستمرار والتكيّف مع التحوّلات. ومن هنا تصبح هذه البيئة تحدّياً استراتيجياً بالنسبة إلى إسرائيل إذا لم ينجح الضغط العسكري في إحداث فصل بين الحزب وقاعدته الاجتماعية.

كما يوجد التحدّي المتعلق بإيران. فإذا كانت قدرة حزب الله على إعادة بناء قوته تعتمد أيضاً على دعم خارجي، فإن منع إعادة البناء لا يعود مسألة لبنانية داخلية فحسب، بل يصبح جزءاً من الصراع الإقليمي الأوسع. والدعم الإيراني لا يقتصر على نقل الأسلحة، بل يمتد إلى التمويل والخبرة والتكنولوجيا والتدريب والعلاقة الاستراتيجية بين الطرفين. وبالتالي يصبح «الهدف الأعلى» أكثر تعقيداً، ولا سيما بعدما اتضح بالملموس إمكان استهداف حزب الله بصورة مباشرة ومعزولة نسبياً عن جبهة إقليمية أوسع. فوجود العامل الإيراني يزيد قدرة الحزب على إعادة البناء، ويجعل القضاء الدائم على هذه القدرة أكثر صعوبة من مجرّد تدمير ما هو قائم في لحظة معينة.

لكن يبدو أن هناك ما يؤرق زامير عندما يقول إن «ساحة المعركة تتغيّر بسرعة. وهذا التحدّي يفرض علينا أن نكون في حركة دائمة، وأن نتعلّم بسرعة وأن نتحسّن باستمرار». وهذه عبارة تتجاوز بعدها التقني. فإذا كان الجيش الإسرائيلي مضطراً إلى التعلّم المستمر وتطوير الروبوتات والوسائل المأهولة وغير المأهولة، فهذا يعني أن التفوّق العملياتي ليس حالة ثابتة يمكن الركون إليها، وإنما نتيجة يجب إعادة إنتاجها باستمرار في مواجهة خصم وبيئة يتغيّران بدورهما.

والتكيّف بالنسبة إلى حزب الله لا يعني بالضرورة إعادة بناء القوة السابقة بالصورة نفسها. فقد تكون الاستجابة بإعادة تنظيم القوة بطريقة مختلفة؛ وحدات أصغر، انتشار أكثر تشتتاً، اعتماد أكبر على وسائل أقل كلفة، تغيير طرق الاتصال والقيادة، استخدام أوسع للمُسيّرات، أو تعديل العلاقة بين المركزية واللامركزية في العمليات.

ومن هنا يصبح الصراع مرهوناً بقدرة حزب الله على التعلّم وإعادة التنظيم وتغيير أساليبه بوتيرة تقلّل من فاعلية بعض أدوات التفوّق الإسرائيلي. وهو ما برزت مؤشراته جلية في الحرب الأخيرة. ولهذا فإن التكيّف لا يلغي أثر الخسائر التي تعرّض لها الحزب، لكنه يجعل استدامة هذه الخسائر تحدّياً قائماً أمام إسرائيل.

إن قول زامير إن «المعركة لم تنته بعد، والتحدّيات لا تزال أمامنا» ليس مجرّد عبارة تعبئة عسكرية. فاستمرار المواجهة يعني أن البيئة التي تريد إسرائيل إنتاجها لم تستقر بعد. ويعني أيضاً أن ما تحقّق عسكرياً لا يزال قابلاً للتغيير، سواء من خلال إعادة بناء قدرات حزب الله، أو تغيّر الظروف السياسية اللبنانية، أو تطورات المواجهة مع إيران، أو تغيّر ميزان الردع الإقليمي.

عند جمع هذه العناصر، يتبيّن أن الطريق بين إضعاف حزب الله وتحقيق الهدف «الأعلى والمستمر» لا يمر عبر تحدٍّ واحد، وإنما عبر منظومة من التحدّيات يعزّز بعضها بعضاً. أولها هو حدود الإنجاز العسكري نفسه. فقد تقدّم المقاومة وأهلها الكثير من التضحيات لكن ذلك لا يعني تحقيق الهدف الأعلى للعدو.

والثاني هو خطر إعادة بناء القوة وتطويرها بما يتلاءم مع المتغيّرات؛ لأن استمرار مصادر التمويل والخبرة والدعم والقدرة التنظيمية يمكن أن يسمح بذلك. بينما الثالث هو البيئة الاجتماعية والسياسية. فإذا بقيت مُلتفّة حول المقاومة يصبح الرهان على الخيار الداخلي أكثر تعقيداً.

والرابع هو العامل الإيراني، الذي يجعل عملية إعادة البناء مرتبطة بعوامل خارج سيطرة السلطة اللبنانية وإسرائيل والولايات المتحدة.

والخامس هو التكيّف. فالخسائر لا تؤدّي بالضرورة إلى إعادة بناء النموذج القديم نفسه؛ وقد تدفع إلى إنتاج نموذج عسكري مختلف وأكثر ملاءمة للواقع الجديد.

والسادس هو محدودية قدرة السلطة السياسية في لبنان على فرض النتيجة المطلوبة، ليس فقط لأسباب عسكرية، وإنما أيضاً بسبب القيود السياسية والاجتماعية الداخلية التي تحيط بأي محاولة لنزع السلاح بالقوة.

أضف إلى ذلك مخاطر استمرار المواجهة على الجيش الإسرائيلي نفسه، سواء من حيث القوات البشرية أو الحاجة إلى انتشار طويل الأمد أو الحفاظ على جاهزية مرتفعة.

أمّا التحدّي الأخير الذي يوسّع دائرة عدم اليقين لدى أعداء المقاومة، فهو الزمن. فمنع المقاومة من إعادة بناء قدراتها وتطويرها بصورة دائمة ليس عملية عسكرية ذات بداية ونهاية واضحتين، بل مهمة طويلة الأمد تتطلب استمرار التفوّق الاستخباري والعملياتي والسياسي. وهذا يفسّر ربما لماذا وصف زامير الهدف نفسه بأنه «مستمر».

وهنا يمكن الوصول إلى جوهر المشكلة الاستراتيجية. إذا كانت البيئة الاجتماعية توفّر للحزب قدراً من الحماية السياسية والاجتماعية، وإيران توفّر مصدراً خارجياً للدعم والخبرة، والتنظيم يمتلك قابلية للتكيّف، فإن المشكلة التي تواجه إسرائيل لا تعود مجرّد وجود ترسانة عسكرية ينبغي تدميرها. المشكلة تصبح وجود منظومة قادرة على إعادة إنتاج القوة بنسبة أو بأخرى.

> **المشكلة ليست في تدمير قوة حزب الله، بل في منع إعادة إنتاجها بصيغة جديدة بعد الحرب**

اتفاق على مستوى الموظفين ولقاء بين سلام وغورغييف

حكومة سلام بيد صندوق النقد

محمد وهبة

على مدى أربعة أيام، ناقشت بعثة صندوق النقد الدولي مع المسؤولين اللبنانيين ثلاث مسائل أساسية عن قانون الانتظام المالي ومسألة تعيين المدير المؤقت لكل مصرف، والوضع المالي في ظل توقعات الانكماش لعام 2026 وربما في الأشهر الأولى أيضاً من 2026، بالإضافة إلى الديون المتوقعة بسبب الإعمار، وأخيراً مسألة توقيع لبنان اتفاق على مستوى الموظفين قبل إقرار قانون الانتظام المالي، ولقاء رئيس الحكومة «برافو» لأنه يقوم بكل ما هو مطلوب نواف سلام مع رئيسة الصندوق في الاجتماعات المقبلة للصندوق في أميركا. خلاصة كل هذه النقاشات مع الصندوق، تفيد بأن إدارة الأزمة خرجت من يد اللبنانيين وصارت بشكل شبه كامل بيد الصندوق. فهذا الأخير هو من فرض تعديلات قانون معالجة أوضاع المصارف لعدد من المرات وبشكل متتالي، وهو اليوم يقرّر السياسة العامة في التعامل مع المصارف بمعزل ما إذا كان مؤهلاً أكثر من قوى السلطة الحاكمة في لبنان، وهو أيضاً يقرّر شكل الاقتصاد المقبل من خلال التوجيه بزيادة هذه الضريبة أو تلك ومن تصييه ومن تعفيه منها، وهو يقرّر إذا كان يتوجب الآن إعفاء، أو التشدد مع الدولة في مسألة تصحيح حساباتها المالية. وكل هذه المسائل واضحة للعيان في بيان صندوق النقد وما رشح عن اللقاءات التي حصلت الأسبوع الماضي.

الصندوق قالها بوضوح: السلطة في لبنان «حافظت على قدر من الاستقرار الاقتصادي الكلي رغم الظروف الاستثنائية البالغة الصعوبة والكلفة الباهظة التي فرضها الصراع بين حزب الله وإسرائيل والتطورات الأمنية الإقليمية على الاقتصاد وظروف المعيشة». هذه العبارة يمكن ترجمتها سياسياً على النحو الآتي: «برافو نواف». من قوى السلطة في لبنان. لكن لماذا اعتمد الصندوق هذا الخطاب العام مقابل كلام عن انكماش في جلساته المغلقة؟ المسألة ذات طابع سياسي بامتياز، لأن هذه العبارات موجّهة إلى كل من تسوّل له نفسه الحديث عن إسقاط الحكومة أو عن إسقاط خياراتها أو حتى عن إبعاد الصندوق ومموّليه عن الحكم في لبنان. حكمهم يأتي من موقعين أساسيين: رئاسة الحكومة ووزارة المال.

لكن لم يكن الثناء سياسياً فحسب، بل كان أيضاً يتضمن شقاً يتعلق بالسياسات. فهذا القدر من الاستقرار ونقدية متشددة». والتشدّد بهذا المعنى، هو التقشّف. ممنوع على الحكومة أن تنفق، إلا بما يتوافق مع معايير سبق أن حدّدها صندوق النقد الدولي، ويتوجب عليها أن تحقّق فائضاً أولياً يتماشى مع هذه المعايير. وقياساً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن هذه المعايير فرضت أيضاً حصر دعم النازحين بمبلغ 78 مليون دولار في موازنة 2027. فالاستقرار مهم للحكومة سياسياً، وأهم مصدر فيه هو هذا التقشّف الذي يمارس.

طبعاً بالنسبة إلى الصندوق، إن المعيار الأساسي للتعامل مع المصارف هو تراتبية توزيع الخسائر. لكنه أيضاً بعد التعديلات الأخيرة التي فرضها على

يقلق الصندوق من ان الانكماش والديون المخفية قد يعرقلان جهود توقيع اتفاق

مجلس النواب بشأن قانون معالجة أوضاع المصارف، يريد الصندوق التأكد أن لا أحد سيطعن بها. هذا ما سمعه المسؤولون اللبنانيون في اجتماعاتهم مع الصندوق. يجب ألا تميل أي كتلة نيابية عن هذا المسار وأن تسوّل لها نفسها تقديم طعن. إذاً، من الطبيعي أن يكون قانون توزيع الخسائر ضمن المسار نفسه. النقاش العالق بشأن تعيين مدير مؤقت لكل مصرف حُسم لمصلحة أن تقوم الهيئة المصرفية العليا بتعيين ممثّل لها في كل مصرف يخضع لإعادة الهيكلة للتنسيق والإشراف من دون أي صلاحيات تنفيذية. ربما لم يفهم الصندوق الأمر جيداً؛ هذا باب للتنفيعات والسمسرات. لكن من الجيّد أن يتمسّك الصندوق بمسألة تراتبية توزيع الخسائر وشطب الرساميل أولاً ثم الانتقال نحو الأصول غير المنتظمة وصولاً إلى الودائع. وهذه نقطة حسّاسة، لم يطرأ عليها أي حسم بعد؛ ردّ أول 100 ألف دولار لكل مودع. الحاكم ما زال يصرّ ويطالب بأن تُحتسب الأموال المدفوعة منه بشكل أساسي في التعاميم 158 و166 ضمن الـ 100 ألف دولار التي سيتم ردها للمودع. مجموع ما دفع من خلال هذين التعميمين سيبلغ في نهاية هذه السنة 8 مليارات دولار. يجب أن تحتسب ضمن مبلغ الـ18 مليار دولار الذي يمثّل كامل قيمة الـ 100 ألف التي سترد للمودع. وللعلم فقط، فإن ما لا يقل عن 75% من هذا المبلغ المدفوع بواسطة التعاميم مصدره مصرف لبنان لا المصارف.

على أي حال، كان هناك نقاش بأنه يجب أن يقرّ قانون الانتظام المالي (القانون الذي يوزّع الخسائر) قبل اجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين. وهذا مطلب تمسّك به رئيس الحكومة نواف سلام لأنه سيلتقي رئيسة الصندوق كريستالينا غورغييف خلال هذه الاجتماعات، وربما يصدر إعلان توقيع اتفاق على مستوى الموظفين، كالذي توصّلت إليه حكومة نجيب ميقاتي في نيسان 2022، في نهاية هذا اللقاء. لكن الحاكم كريم سعيد، المعروف بأنه لا يريد حلاً على طريقة الصندوق، بل حلاً على طريقته وحدها التي يمزج فيها القواعد القانونية بالأهداف السياسية، أبلغهم أن قانون الانتظام لا يمكن أن يقرّ قبل بضعة أشهر تصل إلى 9. هكذا وجد سلام نفسه أمام الحلّ الميقاتي: أي توقيع الاتفاق ولاحقاً إقرار القانون في مجلس النواب.

رغم كل هذا الثناء الذي لقيه رئيس الحكومة نواف سلام ووزير المال ياسين جابر على إمساكهما بمقاربة «صندوقية» للموازنة والأزمة المصرفية، لم يتمكن الصندوق من إخفاء بعض الانتقادات التي وردت بشكل شبه صريح. فقد ورد في البيان الختامي نقلاً عن مسؤول بعثة لبنان راميريز ريغو: «إن زيادة ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس الوزراء إلى 12%، والتي كان مُخططاً لها أصلاً لتمويل زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية في القطاع العام المقرة في شباط/فبراير 2026، لم يُسْرَع في تنفيذها بعد، حيث تضيف التكاليف المرتبطة بها ضغوط إنفاق كبيرة في المستقبل. وقد شجع الخبراء السلطات على متابعة التشريع لإقرار هذه الزيادة». ولم يكتف بذلك، بل أشار مباشرة إلى الديون التي لا يسجّلها لبنان في الموازنة: «فضلاً عن تسجيل كل الإنفاق الممول من الخارج بشكل شامل في موازنة 2027». أيضاً، نقل البيان تحذيراً من خبراء الصندوق مفاده ألا تقوم الحكومة بمزيد من تعديلات الرواتب والمعاشات المرتجلة من دون تدابير إيرادات تعويضية.

إذاً، الكلام واضح: على مجلس النواب أن يزيد ضريبة القيمة المضافة وإلا. وعلى جابر أن يضمن موازنة الديون. ففي اللقاءات، قال ممثلو الصندوق للمسؤولين اللبنانيين: إن أي إنفاق على إعادة الإعمار، يعني المزيد من الديون التي يجب ألا تبقى خارج الموازنة. كذلك أوضحوا أن هذا الأمر يجب أن يكون ضمن الإطار المالي المتوسط الأجل لتحديد الدين العام وخدمته. إذاً لا يجوز أن يوقع لبنان اتفاقاً على مستوى الموظفين بينما لديه ديون مخفية! عملياً، هو يمنحهم مهلة من أجل تصحيح الوضع. هي مهلة سياسية، لكنها خطوة ضرورية تسبق توقع أي اتفاق.

تقرير

قرار الإعمار «إسرائيلي» لا ضمن سياسة الدولة

«السيادة» مفقودة في موازنة 2027

زينب بزي

«الحكي عن السيادة يفترض أن تتم ترجمته في الموازنة»، بهذه العبارة اختصر المدير التنفيذي لـ«مبادرة سياسات الغد» سامي عطاالله، الإطار الإشكالي الذي أعدّ فيه مشروع موازنة 2027 وما سبقه. ففي وقت يُحصر جدول الأعمال بمسألة «حصرية السلاح»، يلغى أي نقاش بشأن المسائل الأكثر حساسية أو تلك المتصلة بخطاب بناء الدولة و«السيادة» التي تفترض وجود جيش قادر على حماية المجتمع، لكن بأي موارد؟ هذا ما يجب أن يظهر في الموازنة لتحويلها من فعل «تقليدي»

الموازنة عبارة عن مجموعة من «الترقيعات» تحمل سردية إصلاحية غير مثبتة

لدى قوى السلطة إلى ترجمة فعلية لخطاب الحصرية والسيادة. وقراءة عطاالله لمشروع الموازنة تتجاوز ذلك نحو سؤال أوسع يتعلق بشكل الدولة التي تموّلها هذه الموازنة، وممن تجمع أموالها، وكيف تنفقها، والقيود التي تتحكم في هذه الخيارات.

إعادة الإعمار لم تعد سيادية

خلال مؤتمر «مسودة مشروع موازنة 2027: إصلاح أم متلازمة الإنفاق؟»، الذي نظمته مبادرة سياسات الغد والجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين والمفكرة القانونية، وضع عطاالله هذه الخيارات ضمن ثلاثة قيود تحكم السياسة المالية في لبنان: ربط الإيرادات بالنفقات، باعتبار أن الموازنة ليست أرقاماً فحسب، بل عقد اجتماعي يحدّد ممن تجبى الدولة ولمن تقدّم الخدمات؛ وتحول السياسة المالية إلى أداة لخدمة الاستقرار النقدي؛ والقيد السياسي والعسكري الذي فرضته الحرب، والمشكلة، كما يراها، أن مشروع الموازنة لا يواجه أياً من هذه القيود، بل يتكيّف معها ويتعامل معها كوقائع لا يمكن تغييرها، ليخرج في النهاية بمجموعة من «الترقيعات» تحمل سردية إصلاحية «لا تثبتها الأرقام بأي شكل من الأشكال».

ومن القيد السياسي والعسكري تحديداً، أعاد عطاالله النقاش إلى السيادة؛ «السيادة مش بس قصة حصرية سلاح» يقول عطاالله. بل هي «تحتاج إلى جيش قادر على حماية المجتمع»، وبالتالي إلى موارد تمكّن الدولة من بناء هذه القدرة. وتظهر المشكلة نفسها في إعادة الإعمار. فالمبالغ المرصودة لا تتناسب، بحسب عطاالله، مع حجم الأضرار والحاجات، ما يجعل المسألة أبعد من مجرد نقص في التمويل. إذ إن عدم محاولة الدولة إيجاد مصادر لتمويل إعادة بناء المناطق المدمرة وإعادة سكانها إليها يحدّ من قدرتها على اتخاذ القرار على أرضها، وهو ما يعكسه مشروع الموازنة الذي لم يتضمن، بحسبه، الإصلاحات المطلوبة لتأمين هذه الموارد. ومن هنا، ذهب عطاالله إلى اعتبار أن قرار إعادة الإعمار بات قراراً أميركياً، أي «إسرائيلياً» في نهاية المطاف، بعدما أصبح مرتبطاً باتفاق الإطار الذي وافقت الدولة على تطبيقه، بدلاً من أن يكون جزءاً من سياسة واضحة للدولة تترجمها في موازنتها.

لكن إذا كانت السيادة تحتاج إلى المال، فمن يدفع كلفتها؟ هنا تظهر المفارقة الثانية. فبحسب الأرقام التي عرضها عطاالله، نحو 78% من الضرائب التي تستوفيها الدولة هي ضرائب استهلاكية، فيما توازي الضرائب على الاستهلاك نحو 12% من الناتج المحلي في لبنان، مقابل 8% في بلدان مماثلة من حيث الدخل والنمو. أي إن الدولة تعتمد إلى حدّ كبير على ما يدفعه الناس عند الاستهلاك، بما يحمّل أصحاب المداخيل المحدودة عبئاً أكبر قياساً إلى قدرتهم على الدفع. وبدلاً من أن تؤدي الموازنة وظيفة إعادة توزيع الدخل، عبر تحميل أصحاب القدرة المالية الأعلى حصة أكبر واستخدام الإيرادات لتمويل الخدمات، تستمر الدولة في الاتكال على المستهلكين والأجراء.

المفارقة أن الدولة لا تنفق بالضرورة كل ما تجبيه. وهذا هو القيد الثاني الذي تحدّث عنه عطاالله والذي يتمحور حول تحوّل السياسة المالية إلى أداة في خدمة السياسة النقدية. إذ تراكم الدولة الأموال في حساب الخزينة لدى مصرف لبنان، بما يسحب السيولة من السوق ويساعد في تثبيت سعر الصرف. وهكذا، يصبح الحفاظ على الاستقرار النقدي قيداً على الإنفاق، حتى عندما يتعلق الأمر بحاجات اجتماعية واقتصادية ملحّة.

(مروان بو حيدر)

الدولة تخلّت عن المحاسبة

لكن هل استنفدت الدولة أصلاً مصادر إيراداتها قبل اللجوء إلى جيوب المستهلكين والأجراء؟ أجاب عن هذا السؤال المحامي المتخصص في قوانين الضرائب كريم ضاهر، متوقفاً عند ضرورة التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية مع الخارج، الذي يتيح للبنان الحصول على معلومات عن حسابات وأصول مالية عائدة إلى أشخاص خاضعين للضريبة فيه. إلا أن استخدام هذه البيانات فعلياً يحتاج، بحسبه، إلى استكمال إجراءات إدارية وتقنية ومكننة في وزارة المالية، لا تتعدى كلفتها الـ 300 ألف دولار. ويمكن لهذه المعلومات أن تكشف ضرائب مستحقة على حسابات وأسهم وأصول وأرباح في الخارج، وتؤمّن إيرادات إضافية للخزينة، بما يعيد بعض التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وهنا يشدد على أنّ السلطة الحاكمة تتجنب تفعيلها «لأسباب سياسية ومصالح مشتركة». أي إن المشكلة ليست دائماً في غياب مصادر المال، بل في عدم وجود «النية» لتحصيل المتاح منها. وهذا ينطبق أيضاً، بحسب ضاهر، على حقوق الدولة من المقالع والكسارات والأملاك العامة. فقبل البحث كل سنة عن ضرائب ورسوم إضافية، يفترض معرفة ما إذا كانت الدولة تستوفي أصلاً الأموال المستحقة لها.

وتكتمل الحلقة بالمحاسبة. فقد انتقد ضاهر تقديم مشروع الموازنة من دون قطع حساب يبيّن النتائج الفعلية للسنة المالية. إذ لا يكفي وصف إجراء ما بأنه «إصلاحي» من دون معرفة ما كان يفترض أن يحققه وما حققه فعلاً. لذلك دعا إلى مساءلة الحكومة دورياً أمام مجلس النواب عن نتائج إجراءاتها، بدلاً من إقرارها عاماً بعد عام من دون قياس أثرها.

دولة او تكيّف مع الواقع؟

إذاً هناك هوّة كبيرة بين الخطاب «السيادي» الذي يفترض إنشاء دولة أو استعادة بعض أدوارها، وبين الدولة التي يجري تمويلها فعلياً. فبدلاً من توسيع قدرتها على تحصيل حقوقها من مصادر الدخل الأكبر والثروات، وتوجيه مواردها نحو ما يخدم السيادة، في الأمن والإعمار وغيرها، يبقى العبء الذي تفرضه الموازنة متركزاً على الاستهلاك والأجور، في مقابل تقييد الإنفاق لحماية الاستقرار النقدي. بذلك، لا تعكس موازنة 2027 انتقالاً نحو دولة أكثر قدرة على ممارسة سيادتها، بل مجرد تكيّف مع الواقع من دون أدنى محاولة لممارسة أي إصلاح أو الخروج عن «العادات والتقاليد» الموروثة.

دولة قوية على المواطن ضعيفة أمام النفوذ

أيّ مواطن يدفع؟

خالد سعد *

سألت إحدى المراسلات وزير المالية عمّا إذا كانت الموازنة تتضمن ضرائب جديدة على المواطنين، فأجاب: «ومن يدفع الضرائب؟ المواطنون يدفعون الضرائب». نعم، المواطنون يدفعون الضرائب. لكن هذا الجواب يطلق النقاش ولا ينهيه. عن أي مواطنين نتحدث؟ أي طبقات اجتماعية تدفع أكثر؟ ما نسبة ما يدفعه كل مواطن من دخله؟ من يستطيع نقل الضريبة إلى غيره عبر الأسعار، ومن يتحملها كاملة؟ والأهم: ماذا يحصّل المواطن في مقابل ما يدفعه؟

في أي دولة، لا يكفي أن نقول إن «المواطن يدفع»: العامل الذي تُقتطع الضريبة من راتبه قبل أن يصل إليه، ليس في الموقع نفسه الذي يحتله صاحب ربح أو ريع يستطيع إخفاء دخله أو نقله أو إعادة تصنيفه. والأسرة التي تنفق كامل دخلها على الغذاء والنقل والكهرباء، ليست كمن يدّخر معظم دخله أو يراكم الثروة. قد يدفع شخصان الضريبة نفسها، لكن من يستهلك كامل دخله ليس كمن يدخر معظمه. المساواة في النسبة لا تعني العدالة في العبء.

وفي لبنان، لا يدفع المواطن الضريبة فقط. يدفع مرّة ثانية ثمن الخدمة التي لم توفّرها الدولة، وثالثة كلفة الاحتكار الذي لم تنظّمه. يدفع ضريبة على البنزين ثم يتحمّل كلفة النقل المرتفعة. يدفع فاتورة كهرباء لبنان، ثم فاتورة المولد، ثم يموّل ألواحه الشمسية بنفسه. ويدفع كلفة اتصالات مرتفعة مقابل خدمة ضعيفة، ثم يواجه اقتراحات تقلّص مرونة استخدام رصيده.

المشكلة أعمق من سياسة ضريبية سيئة. إنها انتقائية في استخدام قوة الدولة: حزم مع المستهلك والأجير، وتردّد أمام الريع والاحتكار؛ جباية سريعة من الحلقة الأضعف، ومساومة طويلة مع أصحاب النفوذ.

الضرائب ليست السؤال الوحيد: من يدفعها هو السؤال

كلما طُرح فرض ضريبة جديدة على الأرباح أو الريوع أو المكاسب الرأسمالية أو الثروة، تظهر فوراً حجّة حماية الاستثمار. لكن عندما يُفرض رسم أو ضريبة على الاستهلاك، لا يُطرح السؤال نفسه عن قدرة الأسر على الدفع أو عن أثرها على الأسعار.

ويتكرّر الأمر مع الامتيازات الممنوحة لشركات الأوف شور والهولدينغ. عندما يُطرح توحيد المعاملة الضريبية أو مراجعة هذه الامتيازات، يُقال إن ذلك يهدّد الاستثمار. ولا يُطلب، في المقابل، إثبات حجم الاستثمار المنتج أو فرص العمل أو الصادرات التي ولّدتها. يصبح الامتياز دائماً، بينما يبقى مردوده الاقتصادي مجهولاً.

وفي مشروع موازنة 2027، تكشف إعادة تجميع الضرائب في ثلاث سلال – الدخل والثروة والاستهلاك – اتجاه السياسة بوضوح. تمثّل ضرائب الاستهلاك 78,5% من الإيرادات الضريبية، وتستحوذ على 770,9 مليون دولار، أو 77,4%، من مجمل الزيادة الضريبية المتوقّعة. أما حصّة الضرائب على الثروة، فتتراجع من 9,2% إلى 7,3%، وتنخفض إيراداتها بنحو 23,1 مليون دولار.

هذا ليس خللاً تقنياً في التصنيف. إنه خيار سياسي. الدولة تجبي حيث يكون التحصيل سهلاً: عند الاستيراد، وفي المحطة، وعلى صندوق المتجر، ومن الراتب المصرّح عنه. لكنها تصبح أكثر حذراً عندما تقترب من الأرباح الكبيرة، والريوع العقارية، والمكاسب الرأسمالية، والثروات المتراكمة، والإعفاءات التي تحميها موازين القوى.

والنتيجة أن الفقير قد يدفع أقلّ بالقيمة المطلقة، لكنه يدفع أكثر من دخله. وهنا يظهر السؤال الذي تتجنبه الحكومة: أي مواطنين تدفعونهم إلى الدفع لأنكم لا تريدون مواجهة أصحاب الثروة والنفوذ، متذرّعين بحجج واهية عن حماية الاستثمار والاقتصاد الحرّ؟

الخيار السياسي في الموازنة واضح بعدما تبيّن ان الضرائب على الاستهلاك صارت تشكّل 78,5% من الإيرادات الضريبية مقابل تراجع حصّة الضرائب على الثروة من 9,2% إلى 7,3% وانخفاض إيراداتها بنحو 23,1 مليون دولار

دولة عاجزة امام الموّلد وقوية امام اللوح الشمسي

يظهر التناقض بأوضح أشكاله في الكهرباء. لعقود، ثُبّتت تعرفة كهرباء لبنان بقرار سياسي، لا ضمن سياسة اجتماعية واضحة ومموّلة، بل كرشوة سياسية مؤجّلة الكلفة. لم يرد السياسيون رفع التعرفة أو إصلاح المؤسّسة وتحسين الجباية، فتراكم العجز، وتدهورت القدرة الإنتاجية، وعجزت الدولة عن تمويل الوقود والصيانة والاستثمار. أُضعفت المؤسّسة العامة، ثم قُدّم المولد الخاص على أنه «حلّ مؤقّت» لفشل الذي صنعته السلطة نفسها.

لكن الحلّ المؤقّت تحوّل إلى اقتصاد بمليارات الدولارات يعمل خارج الاقتصاد المنظم والقاعدة الضريبية. وقد قُدرت كلفة المازوت المستورد لتشغيل المولدات بنحو 1,9 مليار دولار عام 2022. ولا تقتصر الكلفة على المال: بل تشمل التلوّث والأمراض والضجيج والارتهان اليومي لمزوّد محلّي يملك، في مناطق كثيرة، سلطة احتكارية فعلية. وفي تموز 2026، لم تكن كهرباء لبنان توفر سوى نحو أربع ساعات تغذية يومياً. وفي الوقت نفسه، تراكمت عشرات آلاف طلبات تركيب العدادات الرسمية. ففي دائرة عاليه وحدها، بلغ عدد الطلبات خمسة آلاف، فيما لم تكن الدائرة قادرة على تركيب عداد جديد. وبدلاً من احتساب الاستهلاك الفعلي، يدفع عدد من المشتركين «مقطوعية» لا تعكس كمّية الكهرباء المستهلكة. مؤسّسة تحتاج إلى الإيرادات، لكنها لا تقيس كل ما توزعه ولا تجبي كل ما تبيعه. هل تعطيل تركيب العدادات متعمّد؟ لا تتوافر أدلّة تسمح بالجزم بالنية. لكن النتيجة لا تحتاج إلى تخمين: كلّما ضعفت المؤسّسة العامة واتّسعت فجوة الخدمة والجباية، اتّسعت على أنقاضها السوق الخاصة التي تستفيد من هذا الضعف. تقصير الدولة لا يؤدي فقط إلى انهيار الخدمة العامة؛ بل يصنع السوق التي تحلّ محلّها وتستفيد من انهيارها.

ثم يلجأ المواطن، هرباً من الانقطاع وفاتورة المولد، إلى تمويل ألواحه الشمسية من مدّخراته. هنا تتحرك الدولة. فالقرار الجديد الخاص بالأنظمة التي تقل قدرتها عن 1,5 ميغاواط يفرض طلباً ومستندات وإفادات هندسية وإشرافاً ورسماً بلدياً مقطوعاً. وتقول وزارة الطاقة إن الإفادات الهندسية كانت مطلوبة سابقاً ولا ترتّب كلفة جديدة، لكن القرار نفسه ينصّ على رسم بلدي وعلى مسار إداري كامل.

إذا كانت الدولة قادرة على فتح ملف وملاحقة كل من يركب ألواحاً شمسية، فهي قادرة على تسجيل كل مولد خاص، وإلزامه برقم ضريبي وعداد وتسعيرة رسمية، وفرض رسم موحد عليه، وتحصيل الضرائب من أرباحه. وإذا كانت قادرة على استيفاء رسم من المواطن الذي موّل حله بنفسه، فهي قادرة على تركيب عدادات كهرباء لبنان وتحسين الجباية وحماية إيرادات المؤسّسة.

لكن الطريق الأسهل يبقى المواطن: تُضاف عليه الرسوم والإجراءات، فيما يبقى اقتصاد المولّدات أوسع من التنظيم والجباية والمحاسبة.

تعاقب الدولة المواطن لأنه حلّ المشكلة التي فشلت هي في حلّها، بينما تحمي المستفيدين من هذا الفشل وتفاوضهم.

البنزين: السعر العالمي ينخفض والصفيحة تبقى مرتفعة

يتكرّر المنطق نفسه في المحروقات. في شباط 2026، رفعت الحكومة الرسم على البنزين من 1,056 ليرة إلى 15 ألف ليرة للبيتر، أي نحو 300 ألف ليرة على الصفيحة، لتمويل زيادات أجور موظفي القطاع العام. وفي 17 شباط، ارتفع سعر الصفيحة بنحو 361 ألف ليرة دفعة واحدة.

لم تكن الضريبة مجرّد رقم على جدول المحروقات. انتقلت إلى كلفة النقل والتوزيع والسلع والخدمات. وبين شباط وآذار، ارتفعت أسعار الغذاء في لبنان 6,2%، مقابل 2,6% عالمياً. لا يثبت التزامن وحده أن ضريبة البنزين سبيت كامل الفارق، لكنه يبيّن لماذا لا يمكن التعامل معها كضريبة محصورة بالسائق. البنزين مدخل في سعر كل سلعة تنتقل وكل خدمة تحتاج إلى حركة. وفرض الضريبة عليه هو اختيار لأوسع قناة ممكنة لنقل الكلفة إلى المجتمع.

لاحقاً، تراجع سعر النفط العالمي وعاد في نهاية حزيران إلى ما دون مستواه في أواخر شباط. النفط عاد إلى ما دون مستواه في شباط؛ الصفيحة لم تعد. ففي 30 حزيران، بلغ سعر صفيحة بنزين 95 أوكتان في لبنان 25,15 دولاراً، مقابل 20,39 دولاراً في 27 شباط. أي إن سعر النفط العالمي عاد إلى ما دون مستواه السابق، بينما بقي سعر الصفيحة في لبنان أعلى بنحو 23,3%.

فإلى أي جيب ذهب هذا الفارق؟ هذه الأموال لم تختفِ. السؤال هو من التقطها وعلى امتداد سلسلة الاستيراد والتوزيع، ولماذا لا تُكشف بوضوح بنية السعر وهوامش الربح التي أبقت الصفيحة مرتفعة رغم تراجع السعر العالمي.

عندما ترتفع الضريبة على البنزين، تنتقل الزيادة فوراً إلى المواطن. أما عندما ينخفض السعر العالمي، فلا يصل الانخفاض بالسرعة نفسها إلى جيبه. وعندما يُطرح تفكيك بنية الاستيراد المركّزة، أو فتح السوق أمام المنافسة، أو إخضاع الأرباح والهوامش للتدقيق، تبدأ المساومات. الزيادة تمرّ كاملة إلى المواطن. الانخفاض يتوقف في الطريق.

الاتصالات: سدّ التسرّب من جيب المشترك

وفي الاتصالات، يتغير القطاع لكن يبقى المنطق نفسه. يدفع اللبناني أسعاراً مرتفعة مقارنة بدول عدة مقابل خدمة أدنى جودة، تتكرر فيها التغطية الضعيفة والانقطاعات وسوء الاتصال. والمفارقة أن النقاش يجري أحياناً وكأن المطلوب حماية ألفا وتاتش من المشترك، وكأن الشركتين تخسران. لذلك يجب أن يبدأ السؤال من الإيرادات والكلفة والاستثمار وجودة الخدمة، لا من كيفية تقييد المشترك.

بدلاً من فتح هذه الأسئلة، ظهر اقتراح بإلغاء تشريج الأيام والدولارات وحصر التعبئة ببطاقات ألفا وتاتش بحجة وقف التسرّب في الإيرادات.

لكن من يستخدم أساساً هذه الطريقة في التشريج؟ في جزء كبير منهم، أصحاب دخل محدود يحتاجون إلى تعبئة مبالغ صغيرة بحسب قدرتهم وحاجتهم، بدلاً من دفع مبلغ أكبر دفعة واحدة. فهل يصبح وقف التسرّب بحرمانهم من هذه المرونة؟ وهل يكون من لا يستطيع شراء بطاقة أكبر هو الحلقة الأسهل لتحميلها كلفة الخلل؟

إذا كانت المشكلة تسرّباً في الإيرادات، فابدأوا بمن يأخذ المال: الموزّعون، نقاط البيع، أنظمة الدفع، وهوامش السوق. أما البدء بالمشترك، فيعني سدّ التسرّب من جيب من يدفع أصلاً.

العقيدة الموروثة: الدولة على الضعيف، والتسامح مع القوي

هذه ليست قرارات منفصلة ولا أخطاء تقنية متفرقة. إنها عقيدة موروثة لدى القوى المهيمنة على القرار العام: تُستخدم قوة الدولة حيث يسهل فرضها، وتبدأ المساومات عندما تصل إلى أصحاب الريع والنفوذ والمواقع الاحتكارية.

في الضرائب، تُجبى الإيرادات من الوعاء الأسهل بدلاً من الأكثر قدرة على الدفع. في الكهرباء، يولّد ضعف الخدمة العامة سوقاً خاصاً يستفيد من انهيارها. في البنزين، تنتقل الزيادة فوراً إلى المواطن، بينما يتعثر الانخفاض قبل أن يصل إليه. وفي الاتصالات، يُعالج التسرّب بتقييد المشترك بدلاً من ملاحقة مصدره. المشكلة ليست أن الدولة قوية. المشكلة أنها تعرف جيداً متى تكون قوية، وعلى من. فالدولة تحتاج إلى الإيرادات لتمويل الأجور والخدمات والاستثمار، لكن حاجة الخزينة لا تعفيها من السؤال الأساسي: من يدفع؟ وكم يدفع من دخله؟ ومن يستطيع نقل الكلفة إلى غيره؟ ومن يستفيد من الإعفاءات والأسواق المركزة؟ وماذا يحصّل المجتمع في المقابل؟

والقضية ليست فقط من تُفرض عليه الضريبة أو الكلفة أولاً، بل من يستطيع تمريرها إلى غيره، ومن يبقى في نهاية السلسلة مضطراً إلى دفعها. لذلك لا يكفي القول إن «المواطنين يدفعون الضرائب»، بل السؤال هو: أيّ مواطنين يدفعون؟

* باحث اقتصادي في مبادرة سياسات الغد

تقرير

إصلاح كرامي يعيد الوجوه نفسها إلى «التربية»

فاتن الحاج

منذ تولّيها وزارة التربية، رفعت الوزيرة ريما كرامي عنوان الإصلاح، وتحدّثت في أكثر من مناسبة عن الحوكمة والمساءلة، وعن ضرورة الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجة المشكلات من جذورها. لكن بين هذا الخطاب وما يجري داخل الوزارة من تعيينات وتكليفات وإجراءات إدارية، تبرز ملفات تطرح أسئلة عن آليات اتخاذ القرار والمعايير التي تحكمها، ولا سيما في ما يتصل بدور مجلس الخدمة المدنية وأجهزة الرقابة في مسار المعاملات.

ففي وقت تتحدّث فيه الوزارة عن إعادة بناء الإدارة على أسس مختلفة، تعود أسماء سبق أن شغلت مواقع إدارية إلى الواجهة، أو تنتقل إلى مواقع أخرى أساسية. ولا تكمن المسألة في استمرار موظفين في الإدارة العامة بحدّ ذاته، بل في الأسس التي تحكم إعادة توزيعهم وتعيينهم، ومدى انسجام هذه الخيارات مع خطاب الإصلاح الذي يُفترض أن يقوم على معايير واضحة وشفّافة.

وتكشف المعاملات والمراسيم والقرارات المرتبطة بعدد من هذه الملفات تفاصيل تستحقّ التدقيق، من الأسس القانونية التي استندت إليها المعاملات إلى طريقة إعدادها، مروراً بدور مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، وما إذا كانت ملاحظاتهما أُخذت في الاعتبار قبل صدور القرارات؟

من ملف قضائي إلى رئاسة منطقة تربوية

في عام 2024، ورد اسم الرئيسة السابقة لدائرة الامتحانات الرسمية وأمينة السر السابقة للجنة معادلات التعليم العام ما قبل الجامعي، أمل شعبان، في ملف يتعلّق برشى في معادلات شهادات طلاب عراقيين. وخضعت للتحقيق والتوقيف في القضية، قبل أن يصدر في 21 أيار 2024 قرار بمنع المحاكمة عنها، صادقت عليه الهيئة الاتهامية في شباط 2025.

وفي آذار 2025، كلّفت شعبان برئاسة الديوان في مديرية التعليم العالي. وأثار هذا التكليف سؤالاً إدارياً حول طبيعة المركز الذي أُسند إليها، إذ إن الهيكلية المعتمدة للمديرية لا تتضمّن وظيفة بهذا العنوان، فيما ينص المرسوم الاشتراعي 111/1959 على أن إنشاء المديريات والمصالح وتعديلها أو إلغاءها يكون كلّ ذلك بقانون.

وأخيراً، صدر مرسوم تعيين شعبان رئيسة للمنطقة التربوية في عكار. وهنا لا يتعلق السؤال بالملف القضائي السابق، الذي انتهى بقرار منع المحاكمة، بل بالمعاملة الإدارية الجديدة: على أي أساس أُسند إليها المنصب؟ وهل كانت شروط التعيين متوافرة؟ وهل دقّق التفتيش المركزي في دراسة المعاملة، إن كانت قد أُحيلت إليه، وما الملاحظات التي أبداها؟

تعيين في 2025 يستند إلى رأي في 2017

في 21 تشرين الأول 2025، صدر المرسوم الرقم 17081 القاضي بترفيع جورج داوود من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية وتعيينه مديراً للتعليم الابتدائي بالأصالة. والملاحظ في المرسوم أنه استند إلى قرار مجلس الخدمة المدنية الرقم 415 تاريخ 2017/4/25.

وكان داوود كُلّف في عام 2017 بتسيير أعمال مديرية التعليم الابتدائي، مع إبقائه في وظيفته ومهامه كرئيس ديوان في المديرية العامة للتربية.

وهنا تبرز مسألة إدارية تحتاج إلى توضيح: ماذا أجاز قرار مجلس الخدمة المدنية في عام 2017 تحديداً؟ وهل كان هذا القرار يصلح أساساً للمعاملة التي انتهت بعد أكثر من ثماني سنوات إلى ترفيع داوود وتعيينه مديراً بالأصالة؟ وإذا كانت المعاملة الجديدة مختلفة في طبيعتها، فلماذا لم يُطلب رأي أو قرار جديد من المجلس؟

الفارق الزمني بين القرارين يتجاوز ثماني سنوات، فيما يستند مرسوم 2025 إلى القرار القديم، من دون أن يظهر في نصه قرار جديد لمجلس الخدمة المدنية يتعلق بالترفيع والتعيين.

قرار بالتعيين ومرسوم لم يصدر

في 9 تموز 2026، قرّر مجلس الوزراء تعيين مازن الخطيب مديراً عاماً للتعليم العالي مع وضعه خارج ملاك الجامعة اللبنانية وإلحاقه بوزارة التربية.

لكنّ القرار لم يتحوّل بعد إلى مرسوم نافذ، فيما جرى التعامل مع الخطيب منذ ذلك الحين، كمدير عام بالأصالة. ففي 18 تموز، احتفت وزيرة التربية ريما كرامي به في مكتبها بهذه الصفة، فيما كان الخطيب يمارس عملياً مهام المدير العام منذ نحو ثلاث سنوات، منذ تكليفه بإدارة شؤون المديرية بصفته مستشاراً.

والمسألة لا تتوقف عند عدم صدور المرسوم. فالمعاملة نفسها كانت تحتاج إلى استكمال شروط، من بينها شرط السن والموافقة المسبقة من مجلس الخدمة المدنية، بحسب المستندات المتوافرة، فيما جاء قرار مجلس الوزراء قبل اكتمال هذا المسار. وهنا يُطرح السؤال: على أي أساس يمارس الخطيب صلاحيات المدير العام بالأصالة قبل صدور المرسوم واستكمال المسار الإداري للمعاملة؟

تكليف انتهى بتعيين

في 17 أيلول 2026، قرّر مجلس الوزراء تعيين هيام إسحاق رئيسة للمركز التربوي للبحوث والإنماء. وكانت إسحاق تتولى رئاسة المركز بالتكليف، وتمارس صلاحيات رئاسته، بما فيها الصلاحيات الإدارية والمالية، كما تدير مشروع

> **بعض المعاملات بقيت عالقة بين الوزارة ومجلس الخدمة المدنية**

تطوير المناهج، وهو مشروع وطني واسع يعمل عليه المركز.

لكنّ مسار التعيين يطرح أسئلة أخرى تتعلق بمرحلة الترشيح. فبحسب المعطيات المتوافرة، ورغم أن هذا الموقع للطائفة الأرثوذكسية وفق التوزيعات الطائفية، رفعت الوزيرة كرامي اسمي سوزان عبد الرضا (شيعية) وهيام إسحاق، فيما كان يُفترض، وفق الأصول المُعتمدة في مسار الترشيح، أن يضم الملف اسماً ثالثاً هو سكارليت صراف. وهنا يبرز السؤال عن الأساس الذي استندت إليه الوزيرة في حصر الأسماء المرفوعة باثنين، وعن سبب عدم إدراج الاسم الثالث في المعاملة، ولا سيما أن المسار كان يفترض أن ينتهي إلى رفع ثلاثة أسماء.

ويأتي ذلك فيما توجد ملفات وشكاوى بحق إسحاق أمام التفتيش المركزي والنيابة العامة المالية، تتصل بعمل المركز وملفات مالية وإدارية فيه.

وقد مرّ هذا التعيين بمسار بدأ بإعلان فتح باب الترشيح في شباط، وانتهى بقرار التعيين في أيلول، مروراً بالمقابلات التي أُجريت في 8 تموز، واجتماع اللجنة المكلّفة بدراسة طلبات الترشيح في 15 تموز، ثم كتاب مجلس الخدمة المدنية الرقم 2025/9/س. بتاريخ 2026/7/24 ومرفقاته.

والسؤال هنا لا يتعلق فقط بما إذا كانت الملفات الموجودة أمام التفتيش المركزي والنيابة العامة المالية حاضرة أمام الجهات التي درست الترشيحات، بل أيضاً بالمعايير التي اعتمدتها الوزارة في رفع الأسماء.

أسئلة تتجاوز التعيينات

ولا تتوقف الأسئلة عند التعيينات والتكليفات. ففي ملف رسوم امتحانات الكولوكيوم، يبرز النقاش حول آلية تحديد الرسم، البالغ 20 دولاراً عن كل طالب، والية تحصيله، ولا سيما بعد رفع رسم الاشتراك عام 2023 من 150 ألف ليرة إلى 10 ملايين ليرة، وما يثيره ذلك من أسئلة حول الأساس القانوني للرسوم وكيفية تحديدها.

وفي ملف الهبات والأموال، تبرز مسألة الالتزام بالأصول القانونية لقبولها وإدارتها. فديوان المحاسبة يعتبر أن قبول الهبات المُقدّمة إلى الدولة يستوجب استصدار مرسوم وفق المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية. ومن هنا يبرز السؤال عن المسار الذي سلكته الهبات أو الأموال التي قُبلت لمصلحة الوزارة، وما إذا استُصدرت المراسيم المطلوبة بشأنها.

أمّا الامتحانات الرسمية، فتطرح القرارات المُتخذة فيها أسئلة عن آلية اتخاذ القرار، ولا سيما في ما يتعلق بإلغاء «البريفيه» واستبداله بامتحان مدرسي، والأسس القانونية والإدارية التي استند إليها هذا الخيار.

وفي ملف الموافقات الاستثنائية للمدارس الخاصة، يبرز قرار مجلس الوزراء بمنح مهلة نهائية لتسوية أوضاع المدارس التي تعمل بموافقات استثنائية، ما يفتح سؤالاً آخر حول مدى جواز منح استثناء جديد بعد انتهاء المهلة، والجهة التي تملك قانوناً صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار.

وفي كل هذه الملفات، لا يتوقف السؤال عند قانونية التعيين أو القرار وحده، بل يمتد إلى مسار الرقابة عليه: بماذا دقّق التفتيش المركزي فعلياً قبل صدور بعض القرارات والتعيينات؟ وما الملاحظات التي أبداها؟ وكيف تعاملت معها الجهات صاحبة القرار؟

وإذا كانت هناك ملاحظات رقابية لم يؤخذ بها، أو معاملات لم تستكمل شروطها قبل اتخاذ القرار، فهل جرى التحقّق من أداء الأجهزة الرقابية نفسها؟ وهل طُلبت توضيحات حول آلية تعاملها مع هذه الملفات؟

فالمسألة في النهاية لا تتعلق بالأسماء وحدها، بل بالطريقة التي تُدار بها الإدارة: من يقترح، ومن يدقّق، ومن يراقب، ومن يتحمّل مسؤولية القرار قبل أن يصبح أمراً واقعاً.

لدى تسلّمها الوزارة، قالت كرامي إن الناس فقدوا الثقة بوزارة التربية. لكن تثبيت الطاقم نفسه، وإعادة بعض من طاولتهم اتهامات بالفساد إلى مواقعهم، لا يغيّران كثيراً في أسباب انعدام الثقة. قد تكون استمرارية الإدارة مفهومة، لكن يصعب التوفيق بينها وبين خطاب الإصلاح والتخصّص والأكاديمية الذي رافق تولّيها. وما تظهره هذه التعيينات هو استمرار للنهج السابق، مع تخبّط وارتجال، فيما تبقى وزارة تدير مالاً عاماً وتتداخل في عملها جهات دولية مانحة بحاجة إلى أن تكون تحت المجهر.

(هيثم الموسوي)

أخبار

«سوليدير» تخطئ بعدد أسهم بلدية بيروت!

حصلت «الأخبار» على كتاب صادر عن دائرة الأملاك في بلدية بيروت في 7 أيلول الجاري، يكشف جانباً من المسار الذي اتبعته البلدية لتثبيت حقوقها في شركة «سوليدير»، بعد سلسلة كتب ومطالبات وجّهها محافظ بيروت، القاضي مروان عبود، إلى الشركة، بناءً على مطالبات من مجلس البلدية، من دون أن تلقى، وفق ما يرد في الكتاب، جواباً يحسم البيانات المتعلقة بأسهم البلدية وحقوقها المالية.

ويحمل كتاب دائرة الأملاك تفصيلاً لافتاً، إذ يذكر أن أحد الكتب السابقة أورد عدد أسهم البلدية بـ28,817 سهماً، فيما تؤكد الدائرة أن العدد الصحيح هو 288,217 سهماً، عازية الفارق إلى «خطأ مطبعي». وتوضح أن هذا الخطأ لم يؤثر في قيمة المبالغ المطالب بها، إذ احتُسبت على أساس العدد الفعلي للأسهم، مشيرة إلى أن «سوليدير» لم تدفع كامل المبالغ المستحقة للبلدية منذ عام 2000.

إلا أن الفارق بين الرقمين، الذي يصل إلى أكثر من عشرة أضعاف، يطرح سؤالاً لا يمكن تجاهله: هل يتعلق الأمر فعلاً بخطأ مطبعي كما تقول دائرة الأملاك، أم أن ورود الرقم الخاطئ يأتي في سياق أوسع يتعلق بكيفية تعامل «سوليدير» مع بلدية بيروت لوضع اليد على أسهمها.

دريان يتغزّل بالسعودية... ولكن!

عزا بعض رجال الدين التوجيه الذي أصدره مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان إلى المديرية العامة للأوقاف الإسلامية، لتعميمه على خطباء المساجد من أجل تخصيص خطبهم للحديث عن محاولة استهداف مكة المكرمة، إلى رغبة دريان في مغازلة السعودية.

ويعتبر هؤلاء أن محاولات «التسليك السياسي» التي يقوم بها دريان لاستدرار عطف الديوان الملكي تصب في اتجاهين: كسب الرضى السعودي من جهة، وإقناع السفارة السعودية بإعادة الدعم المالي إلى دار الفتوى، بعد سنوات من توقفه، من جهة أخرى.

وأكد رجال الدين أن دريان ألمح، خلال زيارة السفير السعودي فهد الدوسري الأخيرة إلى دار الفتوى في عائشة بكار، إلى حاجة الدار وعلمائها إلى الدعم المالي، في ظل الأوضاع المالية الصعبة، إلا أن كلامه لم يلقَ الاهتمام الكافي من الدوسري.

طرابلس تعتصم رفضاً لتعليق قانون العفو العام

دموع الأسمر

مضى زمن لم تشهد فيه ساحة النور في طرابلس حشداً شعبياً كالذي شهدته عصر أمس الأحد، تلبيةً لدعوة لجنة متابعة قضية الموقوفين الإسلاميين، إلى جانب شخصيات وفاعليات طرابلسية، رفضاً لقرار المجلس الدستوري تعليق قانون العفو العام، واستنكاراً للطعن الذي قدّمه التيار الوطني الحر بالقانون.

وكان لافتاً حجم المشاركة الشعبية، التي ضمّت «تيار الكرامة» بدعوة من النائب فيصل كرامي، إلى جانب النائب أشرف ريفي، الذي ألقى كلمة شنّ فيها حملة على مقدّمي الطعن وعلى حزب الله. وامتدّ الحشد إلى مناطق القبة والزاهرية والتبانة والأسواق الداخلية والبداوي ووادي النحلة والمنكوبين وأبي سمراء والميناء، فيما وصلت وفود كبيرة من عكار والمنية والضنية، رافعة الأعلام والشعارات المطالبة بالإفراج عن قانون العفو، ومحذّرة من انتقال الاعتصام الحاشد إلى بوابة سجن رومية.

وتعاقب على الكلام رئيس لجنة المتابعة الشيخ نبيل رحيم، ورئيس هيئة علماء المسلمين الشيخ محمد الشاتي، والمسؤول السياسي للجماعة الإسلامية الشيخ سعيد العويك، وريفي، ورئيس الاتحاد العمالي العام في الشمال شادي السيد، والشيخ أحمد الشمالي.

وحذّرت الكلمات من استمرار تعليق قانون العفو العام، مستنكرةً الطعن الذي قدّمه التيار الوطني الحر ومشدّدةً في الوقت نفسه على ضرورة تجنّب الفتنة الطائفية. وطالب المتحدثون بتنفيذ القانون الذي أقرّه مجلس النواب، باعتباره خطوة لتحقيق العدالة ورفع الظلم عن موقوفين أمضى بعضهم سنوات من دون محاكمة.

مدارس الضاحية مفتوحة لأبناء الجنوب ومستعدّة لجميع السيناريوات

زينب حمود

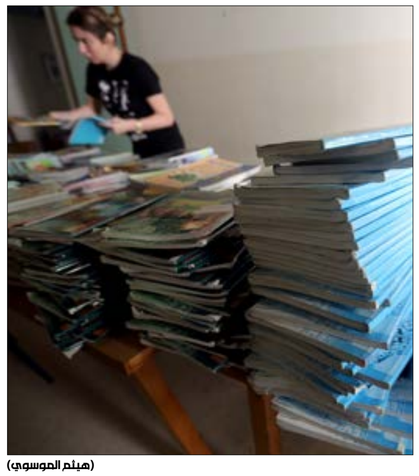
(هيثم الموسوي)

في أوائل أيلول الجاري، بدت نسب التسجيل في المدارس الرسمية والخاصة في الضاحية الجنوبية مُقلِقة، ما أثار مخاوف من أن يكون التراجع مرتبطاً بنزوح عدد كبير من العائلات نتيجة المخاطر الأمنية، أو بتراجع الاهتمام بالتعليم تحت وطأة ضغوط الحرب. وحذّرت مصادر تربوية آنذاك من احتمال ارتفاع معدّلات التسرّب المدرسي في المنطقة. إلا أن الصورة تبدّلت في الأيام الأخيرة، مع اقتراب انطلاق العام الدراسي وإقفال باب التسجيل، إذ ارتفعت نسب التسجيل بشكل ملحوظ. وتبيّن أن التراجع السابق كان، في غالبيته، نتيجة تريّث الأهالي في تسجيل أبنائهم وتسديد الأقساط والرسوم، في ظل ضبابية المشهد الأمني والتكهّنات الإعلامية عن «انفجار الأوضاع خلال شهر أيلول».

وانعكست المخاوف الأمنية على توزّع الطلاب جغرافياً بين المدارس. فقد سجّلت مدارس في الضاحية انسحاب عدد من الطلاب، على خلفية انتقال عائلاتهم إلى مناطق أكثر أمناً، فيما انتقل طلاب آخرون من مدارس تقع في قلب الضاحية إلى أخرى في أطرافها. وتوضح مديرة ثانوية رسمية للفتيات أن هذه الحالات بقيت محدودة ولم تتحوّل إلى ظاهرة لافتة، مشيرة

> **الغموض المحيط بطبيعة التهديدات الأمنية وحجمها ونطاقها يفرض اعتماد خطط تعليم مرنة**

إلى «انسحاب أقل من عشر طالبات في ثانويتها، أربع منهن انتقلن إلى ثانويات خاصة، أمّا الباقيات فغيّرن مكان سكنهن إلى مناطق مثل الشويفات والبقاع».

ويؤكد منسّق مديرية التربية والتعليم في مدارس المصطفى، فايز جلول، أن نسبة الانسحاب من المدارس الثلاث (الكوثر والحسن والمجتبى)، لم تتجاوز 4%. ففي مدرسة الحسن، الواقعة في منطقة الرويس، مثلاً، سُحبت إفادات نحو 70 طالباً من أصل 2000، نتيجة تغيير السكن. لكنّ الانتقال السكني لا يعني بالضرورة تغيير المدرسة، إذ يشير نائب المدير العام في مدارس المهدي، فضل الموسوي، إلى أن عدداً من العائلات التي انتقلت إلى مناطق مثل عرمون أو إلى بيروت أبقى أبناءه في مدارسهم داخل الضاحية.

نزوح الجنوب يرفع الطلب

في المقابل، أدّى تدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب إلى تدفّق أعداد كبيرة من الطلاب النازحين من هذه المناطق إلى مدارس الضاحية الجنوبية. وبحسب المعطيات المتوافرة، تفوق أعداد هؤلاء الطلاب بكثير أعداد المنسحبين منها، ما شكّل ضغطاً إضافياً على المدارس. ففي مدرسة رسمية في حارة حريك، يتحدّث أستاذ عن التحاق مجموعة من الطلاب حديثاً بصفه، قدموا من بلدات مثل عيترون وحولا وغيرهما من القرى الحدودية. كما تشير ناظرة في مدرسة رسمية أخرى إلى تسجيل نحو 20 طالباً، قدموا من القرى الحدودية أو من قرى قضاء النبطية.

وكانت مدارس الضاحية واجهت ضغوطاً متزايدة العام الماضي مع بدء موجة النزوح من القرى الحدودية، إلّا أن «الضغط هذا العام أكبر مع انتقال أعداد إضافية من الطلاب، وتوزّعهم بين فروع الضاحية والنبطية والغازية وصور»، بحسب جلول، مشيراً إلى أن «ارتفاع الطلب في الفروع الأربعة للجمعية في الضاحية دفع الإدارات إلى توسيع القدرة الاستيعابية، من خلال زيادة عدد الطلاب في الصفوف حيث أمكن، وفتح طوابق إضافية أو توسعة الأقسام، كما فعلنا في ثانوية المهدي - الكفاءات، إذ جرى استيعاب نحو 400 تلميذ جديد، لكننا نضطر إلى الاعتذار من أي طالب من خارج الجمعية». وكما الأهالي، تتريّث المدارس في الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب، لارتباطه بحركة نزوح غير مستقرة، فضلاً عن استمرار عدم الاستقرار الأمني في الضاحية، بما لا يشجّع على الاستثمار في توسعة طويلة الأمد. كذلك تتحسّب المدارس لاحتمال عودة الحرب في أي لحظة، وتتحضّر لمختلف السيناريوات. ويفرض «الغموض المحيط بطبيعة التهديدات وحجمها ونطاقها» اعتماد خطط تعليم مرنة، تتيح الانتقال السريع، خلال يوم أو يومين، بين التعليم الحضوري والتعليم عن بُعد، إضافة إلى الاستجابة لظروف معينة قد يتعرّض لها عدد من الطلاب دون سواهم.

وينقل المدير التربوي لمؤسسات أمل التربوية، محمود عيسى، «جهوزية المؤسسة للتعامل مع مختلف الظروف المحتملة»، موضحاً أنها أعدّت «مسارات تعليمية متعدّدة تتناسب مع الحالات الطارئة، من دون إغفال الدعم النفسي للطلاب والأهالي والأساتذة». ويشير إلى أن هذا الاستعداد يستند إلى تجارب سابقة في التعامل مع الأزمات، من جائحة كورونا إلى الحرب الأخيرة. بدورها، تعمل مدارس المصطفى على «تجهيز المحتوى الرقمي لاستخدامه في حالة الطوارئ، إلى جانب استكمال الترتيبات اللوجستية مع الأهالي، وتنفيذ تدريبات على خطط الإخلاء، بالتوازي مع جهود تعويض الفاقد التعليمي في السنوات الماضية».

الأمر نفسه ينسحب على المدارس الرسمية في الضاحية، التي تستعدّ لاحتمال تدحرج الأوضاع الأمنية. وتوضح مديرة إحدى الثانويات الرسمية أنها «طلبت من الأساتذة الجهوزية للانتقال المفاجئ إلى التعليم عن بُعد، والحفاظ على التواصل مع الطلاب والأهالي عبر مجموعات واتساب». أمّا في ما يتعلق بخطط الإخلاء، فتشير إلى أن «الحرب في العام الماضي حالت دون تنفيذ تدريبات كافية، إلا أن المدرسة تعمل هذا العام على إعداد خطة طوارئ تشمل بروفة لإخلاء الطوابق ونقل الطلاب إلى أماكن آمنة».

◄ إعلانات رسمية ►

تصحيح إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية 2025/266 حيث ورد موعد الجلسة الثلاثاء، والصحيح أنها نهار الخميس

رئيس القلم أحمد عبدالله

على الغلاف

توعُّد بردود «بلا رحمة»

إيران تتوقّع هجوماً جديداً عليها

طهران ـ محمد خواجوئي

بالتزامن مع تحرّك كلّ من باكستان وتركيا وقطر على مسار خفض التوتر بين إيران والولايات المتحدة، حذّر كبار المسؤولين في طهران من احتمال شنّ موجة جديدة من الهجمات ضدّ بلادهم، نوقشت خلال اجتماعات في دولة أوروبية، بحضور كبار القادة العسكريين من الولايات المتحدة وإسرائيل ودول عربية، بينها السعودية. وفي أحدث التطوّرات الدبلوماسية، زار وزير الداخلية الباكستاني، محسن نقوي، طهران، أمس، بصفته وسيطاً بين الجانبين، في حين أعلن وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، أن

> حذّرت إيران دول المنطقة من المشاركة في أيّ هجوم عليه

بلاده تعمل، بالتعاون مع دول أخرى، على صياغة مقترحات جديدة تهدف إلى تقريب وجهات النظر، وصولاً إلى اتفاق ينهي الحرب. ولم يقدّم فيدان تفاصيل حول تلك المقترحات، لكنه أشار إلى وجود انعدام ثقة عميق بين واشنطن وطهران، قائلاً: "يسعى كلاهما الآن بوضوح إلى إدارة هذه العملية، بما يضمن مصالحه".

ويأتي ذلك في وقت جدّدت فيه إيران شروطها لاستئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة، إذ أعلن رئيس البرلمان الإيراني ورئيس فريق التفاوض، محمد باقر قاليباف، أمس، أن طهران نقلت رسالة إلى واشنطن عبر وسطاء، مؤكداً أنه ما لم تُنفَّذ الشروط الإيرانية المُسبقة، "فلن تكون هناك أيّ فرصة للعودة إلى ظروف التفاوض السابقة، أو لفتح مضيق هرمز". وفي الوقت ذاته، انتقد قاليباف ما سمّاها التبَرات التي تدفع بالبلاد نحو "حرب لا نهاية لها"، قائلاً إن "البعض يتحدّث عن الحرب، لكنهم يفتقرون إلى أيّ أفق أو آلية لإنهائها بشكل مقتدر. هذه الرؤية التي تنبذ أيّ تعامل أو دبلوماسية، من دون حساب القدرات والإمكانات، تقود البلاد عملياً نحو الاستنزاف والحرب المفتوحة". وأضاف: "يجب علينا أن نقاتل ونفاوض في الوقت نفسه".

وقبل ذلك، أفاد أمين "المجلس الأعلى للأمن القومي" الإيراني، محسن رضائي، في مقابلة مع قناة "الجزيرة"، بأن بلاده نقلت شروطها للتفاوض إلى الجانب الأميركي عبر وساطة قطرية وباكستانية، مشيراً إلى أن طهران "تنتظر الآن ردّ (الرئيس الأميركي، دونالد) ترامب". وأوضح رضائي أن شروط إيران تتضمّن "إنهاء الحرب في جميع الجبهات، والإفراج عن الأصول الإيرانية المُجمّدة، ورفع الحصار البحري"، محذّراً من أنه في حال تعرُّض إيران لأيّ هجوم، فإن قواتها ستستهدف القواعد الأميركية ومصالح واشنطن في المنطقة، بقوة أكبر.

وجاء هذا التحذير في وقت تزايدت فيه، خلال الأيام الأخيرة، التكهّنات والتصريحات حول احتمال لجوء الولايات المتحدة، مجدّداً، إلى شنّ هجوم عسكري واسع ضدّ إيران، كخطوة يؤمل أن تكون حاسمة، وذلك في أعقاب إخفاق الضغوط الاقتصادية الأميركية في تغيير حسابات طهران. وكرّر ترامب، أمس، قوله إن "شيئاً كبيراً قد يحدث قريباً جدّاً بشأن إيران". وأضاف في تصريحات إلى شبكة "فوكس نيوز": "أنا في صدد اتخاذ قرار بشأن إيران". بالرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي المقابل، أصدر "مقر خاتم الأنبياء" المركزي في إيران، أمس، بياناً أعلن فيه أنه حصل على معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة، بدعم من بعض الدول الإقليمية، تستعدّ لاستئناف الهجوم ضدّ إيران. وجاء في البيان: "بناءً على المعلومات التي تمّ الحصول عليها، فإن أميركا عقدت العزم مرّة أخرى، بضوء أخضر من بعض الدول الإقليمية، على استئناف عملياتها ضدّ إيران، في اجتماع مشترك في إحدى الدول الأوروبية". وفيما لم يقدّم المقرّ مزيداً من التفاصيل حول المشاركين، أو الدولة الأوروبية المضيفة، إلا أنه يبدو أن هذا الاجتماع هو نفسه الذي أشار إليه موقع "أكسيوس"، قبل ستة أيام، حين نقل عن مسؤولين عسكريين أن كبار القادة العسكريين من الولايات المتحدة، وإسرائيل، والسعودية، والإمارات، والبحرين، والكويت، وقطر، والأردن، ومصر، اجتمعوا سرّاً في ألمانيا لمناقشة الحرب الإيرانية، والتوترات في الشرق الأوسط. ووفقاً للتقرير، حضر الاجتماع قائد القيادة المركزية الأميركية، براد كوبر، ورئيس الأركان الإسرائيلي، إيال زمير.

وحذّر "مقر خاتم الأنبياء" من أنه في حال ارتكبت الولايات المتحدة أيّ خطأ ضدّ إيران، فإن جميع مراكز انتشارها "لهجمات مستمرّة وفعّالة ومؤلمة، محاولة احتواء المواجهة منه إلى إعلان الاستعداد لخوضها.

وكان تقرير نشرته شبكة «سي إن إن»، أفاد بأن ترامب رفض طلب وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، مرّتين، خلال الأسبوع الماضي، توجيه ضربة إلى «أنصار الله». ومع ذلك، ووفقاً للتسريبات الإعلامية الأميركية، عقد البيت الأبيض اجتماعاً طارئاً لبحث «خيارات الهجوم في اليمن»؛ وهو ما يعدّ تحولاً في الموقف، من دون أن يعني أن قرار التدخل قد اتُّخذ. وإذ تشير هذه الخطوة إلى أن التصعيد وصل إلى مستوى لم يعُد في إمكان واشنطن تجاهله، حدّد محللون

الوساطات، وخاصة الباكستانية، مستمرة رغم توقّع إيران هجوماً أميركياً جديداً (رويترز)

قضية

التدخّل في اليمن مؤجَّل

أميركا لا تريد «مستنقعاً» جديداً

يحيى دبوق

يبدو الحديث عن قرب تدخّل عسكري أميركي في المواجهة اليمنية - السعودية، أكثر حسماً ممّا تسمح به المعطيات الآتية من واشنطن. إذ رغم أن هذه الأخيرة ترفع، بلا شك، احتمال استخدام القوة، لكنها لا ترقى بعد إلى مستوى الدليل على أن قرار الحرب اتُّخذ وأن تنفيذه بات وشيكاً. ولفهم ما إذا كانت الولايات المتحدة تتّجه فعلاً إلى هكذا تدخّل، يجدر أولاً تحديد ما تريده بالضبط: فهل يتعلّق الأمر بتأمين الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب أو بحماية العمق السعودي ومنشآت الطاقة فيه؟ أم بإعادة ضبط قواعد الاشتباك التي اختلّت تدريجياً، بما يضمن الدفاع عن السعودية باعتبارها حليفاً استراتيجياً لا يُسمح بإلحاق الضرر به؟

لكلّ من هذه الأهداف كلفته ومستوى القوة والجاهزية اللازمان لتحقيقه، فيما لا يبدو أيّ منها مضمون التحقّق في ظلّ الظروف القاهرة التي تمرّ بها الإدارة الأميركية. ولعلّ مما يُضعف أيضاً فرضية الإعداد لتدخّل عسكري مباشر، حديث الولايات المتحدة نفسها عن عدم رغبتها في استخدام القوة لوقف تقدّم «أنصار الله»، وذلك رغم ما نُقل من تحذيرات عن مسؤولين أميركيين في شأن الخطر الذي يمثّله هذا التقدّم على الملاحة البحرية وباب المندب. أيضاً، اكتفى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالقول إنه سيعمل على «حلّ هذه المسألة»، في موقف بدا أقرب إلى محاولة احتواء المواجهة منه إلى إعلان الاستعداد لخوضها.

وكان تقرير نشرته شبكة «سي إن إن»، أفاد بأن ترامب رفض طلب وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، مرّتين، خلال الأسبوع الماضي، توجيه ضربة إلى «أنصار الله». ومع ذلك، ووفقاً للتسريبات الإعلامية الأميركية، عقد البيت الأبيض اجتماعاً طارئاً لبحث «خيارات الهجوم في اليمن»؛ وهو ما يعدّ تحولاً في الموقف، من دون أن يعني أن قرار التدخل قد اتُّخذ. وإذ تشير هذه الخطوة إلى أن التصعيد وصل إلى مستوى لم يعُد في إمكان واشنطن تجاهله، حدّد محللون أميركيون خطاً أحمر واضحاً قد يدفع بلادهم إلى التحرّك رغم عدم رغبتها فيه: إغلاق باب المندب أو استهداف الملاحة الدولية بشكل واسع فيه.

وفي ظلّ توسيع «أنصار الله»، في الأسابيع الأخيرة، نشاطها العسكري، وسيطرتها على مناطق استراتيجية تتيح لها تحكماً مباشراً في المضيق، فإن ذلك يجعل احتمال تجاوز الخطّ الأحمر المشار إليه، أقرب من أيّ وقت مضى. وإلى جانب ما تقدّم، ثمّة عوامل وأسباب أخرى قد تدفع الولايات المتحدة إلى تغيير مقاربتها بالفعل، في مقدّمها الهجمات التي بلغت الرياض ومواقع مرتبطة بالبنية التحتية للطاقة. إذ إن أمن السعودية وقدرتها على إنتاج النفط ونقله وتصديره، يرتبطان مباشرة بالمصالح الأميركية.

مع ذلك، لا يمكن الجزم أن الضربة الأميركية وشيكة، أو أنها ستكون

> لا تزال أمام الإدارة الأميركية أدوات كثيرة يمكن استخدامها قبل اللجوء إلى الخيار العسكري

-في حال حدوثها- أبعد من عملية محدودة. وعلى أيّ حال، فإن ما سيحسم اتجاه القرار الأميركي يتمثّل بمجموع مؤشرات عدة: طبيعة الانتشار العسكري ومداه، نوعية الأهداف التي يجري الإعداد لاستهدافها، مستوى التنسيق المعلَن مع السعودية، والأهمّ، الانتقال من الاحتواء إلى الإنذار المباشر، وهو ما لم يحصل بعد. ولذا، فإن السؤال الذي يجدر طرحه الآن يتمثّل بما إذا كانت الولايات المتحدة ستكتفي باستخدام التلويح بالضربة لردع «أنصار الله»، وما إذا كان هذا التكتيك سيؤتي أكله، وحجم الهامش المتاح لممارسته؟ إلّا أن ثمة مفارقة هنا، ينبغي أن تكون جزءاً من تقدير التوجهات الأميركية في اليمن. إذ من الواضح أن «أنصار الله» تستخدم المخاطرة لفرض إرادتها على الطرف الآخر، لكنها، على ما يبدو، رفعت مستوى هذه المخاطرة إلى حدّ قد يدفع الولايات المتحدة نفسها إلى التدخل، حتى لو لم تكن هي المقصودة ابتداءً. وفي المقابل، فإن غياب التدخل الأميركي -إلى الآن- يمكن أن يُقرأ في صنعاء كدليل على أن واشنطن لا تريد فتح جبهة جديدة، ولربّما يشجّعها على تعزيز المبادرة الميدانية، في الداخل اليمني وفي اتجاه الأراضي السعودية على السواء. ولعلّ مما يعزّز تلك القراءة، إعلان الولايات المتحدة، بشكل شبه رسمي، أنها غير معنيّة بالتدخل العسكري لمساعدة المملكة.

في النتيجة، لا تزال أمام الإدارة الأميركية أدوات كثيرة يمكن استخدامها قبل اللجوء إلى الخيار العسكري، ولا سيما في هذه الظروف الحرجة التي تسعى فيها إلى الابتعاد عن مغامرة خارجية جديدة غير مضمونة النتائج. ومن بين تلك الأدوات، الدفع نحو تسوية بين الطرفين، وهو خيار تبدو السعودية رافضة له حتى الآن، خصوصاً في ظلّ الشروط التي تطالب بها «أنصار الله»، والتي تجعل التسوية تصبّ، عملياً، في مصلحة الحركة. والواقع أنه إذا ما أرادت واشنطن الدفع نحو حلّ سلمي، فإن عليها الضغط على الطرفين للقبول بها: على الرياض، عبر الامتناع عن التدخل العسكري المباشر إلى جانبها؛ وعلى «أنصار الله»، عبر التلويح في وجهها بأن الضربات الأميركية ضدّها آتية.

وعلى أيّ حال، من الصعب تصوّر مخرج للمواجهة اليمنية - السعودية، بلا تدخّل أميركي، سواء كان عسكرياً أو سياسياً تسووياً، أو خليطاً بينهما. لكن المؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في مواجهة «المعضلة» اليمنية الآن، في ظرف يضغط عليها في الداخل والخارج معاً، وقد يدفعها إلى مواجهة غير مضمونة النتائج، وربّما تكون نتائجها أسوأ بكثير ممّا تسعى إلى الحؤول دونه.

ترامب ومحمد بن سلمان خلال زيارة ولي العهد السعودي إلى البيت الأبيض (أرشيف)

تحذيرات أميركية من تصعيد مفاجئ

إسرائيل تستعدّ لـ«سلسلة نار»

تتأهّب إسرائيل لاحتمال تدحرج التصعيد السعودي مع حركة «أنصار الله» في اليمن إلى مواجهة إقليمية أوسع، يبدو أن احتمالات باتت مدار بحث جدّي في إطار اجتماعات التنسيق العسكري الأميركي - الإسرائيلي - العربي. ويأتي ذلك في ظلّ تحذيرات أمنية أميركية

> يتجاوز التأهب الإسرائيلي جبهة اليمن، وسط تنسيق عسكري إقليمي

من «تصعيد مفاجئ»، تُرجمت بمطالبة الولايات المتحدة رعاياها في الشرق الأوسط برفع مستوى اليقظة، وتنبيهها إياهم إلى إمكانية استهداف إيران وحلفائها مصالح أميركية في الخارج. وممّا عزّز من أجواء التصعيد المحتمل أيضاً، إعلان إيران أنها تلقّت «معلومات» عن قرار أميركي باستئناف الإجراءات مع الحوثيين إلى شرارة لتصعيد إقليمي أوسع». ووفق السيناريوات التي يتمّ تداولها، يخشى الجيش أن «تحاول الحركة تخفيف الضغط السعودي عبر نقل جزء من المواجهة إلى جبهة إسرائيل، عبر إطلاق النار نحوها، بما يستدرج ردّاً إسرائيلياً». وعندها، وفق التقديرات التي أوردها بوخبوط، قد تبدأ «سلسلة نار» لا تبقى محصورة بالجبهة اليمنية، بل يمكن أن تتوسّع لتشمل إيران، وأن تستدرج من ثمّ مشاركة أميركية. وفي مقابل الاستعداد لهذا الاحتمال، أشار بوخبوط إلى أن التوجّه الإسرائيلي يقوم، في المرحلة الحالية، على «محاولة البقاء خارج المواجهة المباشرة ما أمكن، مع مواصلة متابعة التطوّرات والاستعداد لاحتمال اتساعها».

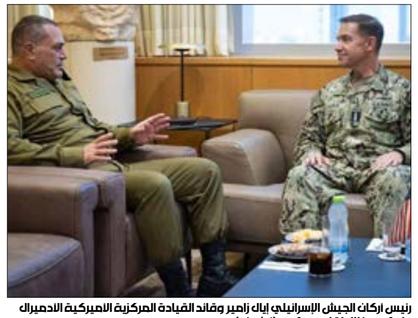

رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير وقائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر خلال لقاء عسكري (أرشيف)

وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قال، لموقع «أكسيوس» قبل أربعة أيام، إنه يقترب من «نقطة قرار حاسمة» في الحرب مع إيران، وإنه يدرس «استئناف عمليات عسكرية واسعة»، فيما أبقت القيادة الأميركية في «والا» أمير بوخبوط، أمس، بأن جيش الاحتلال كثّف، خلال الأيام الثلاثة الماضية، مشاوراته وجلسات تقدير الموقف التي يعقدها، خشية أن «تتحوّل المواجهة السعودية العدوانية ضدّها بـ«ضوء أخضر من بعض دول المنطقة»، وتحذيرها من أن أيّ مشاركة إقليمية في العدوان عليها ستقابَل بردّ.

وأفاد المراسل والمحلّل العسكري مستويات قواتها في المنطقة على حالها حتى نهاية العام. ومن جهتها، وسّعت إسرائيل اتصالاتها في إطار التنسيق الإقليمي؛ إذ نقل «والا»، قبل أيام، عن مسؤولين إسرائيليين كبار، أن الاتصالات الحساسة مع السعودية، بوساطة أميركية، «تشمل تبادل معلومات استخبارية وتعزيز قدرات الإنذار والدفاع الجوي»، بعدما كان الموقع قد كشف، قبل ذلك بيومين، عن «مساعدة استخبارية إسرائيلية للرياض في مواجهة أنصار الله».

وسبق أن كشف مراسل «أكسيوس»، باراك رافيد، قبل أيام، عن اجتماع مغلق في ألمانيا، جمع قائد القيادة المركزية الأميركية، الأدميرال براد كوبر، إلى قادة عسكريين من إسرائيل وثماني دول عربية. ويضع هذا الاجتماع، التنسيق الإسرائيلي - العربي في إطار يتجاوز الجبهة اليمنية، خصوصاً أن إيران كانت من ضمن الملفات التي ناقشها المشاركون فيه.

(الأخبار)

قضية

عقوبات تركية إضافية على إيران

أنقرة نحو تورّط جزئي في اليمن

محمد نور الدين

تتّجه العلاقات بين تركيا وإيران نحو توتر قد يكون غير مسبوق، في ظلّ تساوق الأولى مع جزء من الإجراءات العدوانية الأميركية ضدّ الثانية، وميلها إلى مساعدة السعودية، ولو بصورة غير مباشرة، في مواجهة حركة «أنصار الله» في اليمن. ففي خطوة مفاجئة تتّصل بالعقوبات الأميركية على إيران، قرّرت أنقرة، الجمعة الماضي، إغلاق بنك «ملّت» الإيراني في إسطنبول وأنقرة وإزمير، وإلغاء الترخيص الممنوح له منذ العام 1982. والبنك، الذي أصدرت القرار في مكتبه «هيئة الرقابة على المصارف» لينشر فوراً في الجريدة الرسمية، مثّل قناة تواصل مهمّة لتنشيط الحركة التجارية بين طهران وأنقرة على مدى 44 عاماً، ويبلغ مجموع أصوله نحو مليار دولار، ومجموع أموال المودعين فيه نحو نصف مليار دولار.

> تحاذر تركيا التورّط العسكري المباشر في اليمن لتأثيراته الخطيرة والواسعة عليها

وفي حين برّرت «هيئة الرقابة» القرار الجديد بأن بنك «ملّت» يشكّل «تهديداً لأمن النظام المالي في تركيا واستقراره»، اتهم زعيم حزب «الرفاه الجديد»، فاتح أربكان، الحكومة بالانصياع للإملاءات الأميركية، معتبراً أن أنقرة هي أوّل من يُسارع إلى تلبية طلبات القوى الخارجية. وكانت أغلقت تركيا، قبل أسبوعَين، بناءً على تعليمات وزارة الخزانة الأميركية، بنك «غولدن بنك» ومتفرّعاته. كذلك، ألغت رحلات شركة الطيران الإيرانية «ماهان إير» بين طهران وإسطنبول. وبحسب بيان صادر عن الشركة الإيرانية، فإنه بناءً على طلب «هيئة الطيران المدني التركية»، تمّ إلغاء الرحلات إلى تركيا حتى إشعار آخر.

وبُربط تلك الإجراءات التركية بالإملاءات الأميركية، من جهة، وبتصاعد التوتر بين حركة «أنصار الله» في اليمن والسعودية، من جهة أخرى، وفي هذا السياق، كان لافتاً حديث وزير خارجية تركيا، هاكان فيدان، في حوار مع محطّة تلفزيونية تركية، عن أن بلاده «على تشاور وتنسيق دائمَين مع السعودية». واعتباره أن «الاعتداءات الحوثية على وحدة الأراضي السعودية وسيادتها خطيرة جداً». وقال فيدان إن «لنا تحالفات مع السعودية، ونحن نلتزم بكلمتنا». ولتراقب الوضع عن كثب. ويمكن أن نقدّم وفقاً لمتطلبات حلف مكة مساعدات عسكرية ذات طابع تقني. ولن نجد صعوبة في تلبية هذه الاحتياجات. وسيكون لهذا الأمر تأثير حاسم». وردّاً على اعتبار البعض أن «حلف مكة» مجرّد حبر على ورق، قال فيدان: «سترون أن حلف مكة سيكون منصّة تغيّر قواعد اللعبة». في المقابل، هدّد القيادي في «أنصار الله»، محمد البخيتي، كلّاً من تركيا وباكستان بأن أيّ «تحرّك عسكري مباشر لحكومتَيهما في اليمن لدعم العدوان السعودي، سوف يُواجَه بردّ حاسم وموجع. وسنضربهما بيد من حديد».

اللافت أن الإجراءات التركية ضدّ المؤسسات الإيرانية اتّخذت فجأة وعلى عجل، عشية الزيارة التي بدأها، أمس، الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى نيويورك، وتستمرّ أربعة أيام، ويُنتظر أن يلقي خلالها كلمة أمام الأمم المتحدة غداً -حيث سيكرّر إدانته لإسرائيل والحرب على غزة-. كما أنه سيلتقي مجموعات ضغط أميركية مختلفة. وإذ لم يذكر بيان رئاسة الاتصالات في القصر الرئاسي ما إذا كان إردوغان سيلتقي الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أم لا، أكد السفير الأميركي في تركيا، توم برّاك، أن اللقاء بين الرئيسَين سيحصل، وسيتناول موضوعات متعدّدة. ويطغى على الأوساط التركية اعتقاد بأن الإجراءات الموجّهة ضدّ إيران هي بمثابة «هدايا» يحملها إردوغان معه إلى «الصديق ترامب». وإذ عنونت صحيفة «قرار» «للمرّة الأولى تَبرد إلى هذا الحدّ» -عنايةً العلاقات بين طهران وأنقرة-، فإن بعض المراقبين ذهبوا إلى أن «تركيا إردوغان» تمضي على طريق ممارسات حكومات الإسلامي عدنان مندريس -في الخمسينيات-، التي انخرطت في «حلف بغداد»، وعملت مع العراق وإيران وباكستان وبريطانيا، حينها، لمواجهة صعود حركة التحرّر العربي بقيادة جمال عبد الناصر. وفي حين انتهى «حلف بغداد» بفعل ثورة عبد الكريم قاسم في العراق عام 1958، آل أمر مندريس، الذي يعتبره إردوغان قدوة له، إلى مقصلة الإعدام عام 1961، وذلك بعد الانقلاب العسكري الأول في تركيا عام 1960.

وتكثر التساؤلات عما إذا كانت تركيا ستتورّط عسكرياً وبقوة في الحرب السعودية ضدّ «أنصار الله» أم لا. وإذ تحاذر أنقرة التورّط العسكري المباشر أو الحاسم، وتأثيرات ذلك الخطيرة والواسعة على تركيا، ولا سيما في مجال الطاقة، فإنها تعمل مع باكستان على تبريد الحنق السعودي على «أنصار الله»، توازياً مع تكثيفها الدعوات إلى عدم التصعيد، والدخول في حوار مع الحركة. ولا يبدو أن الدعم العسكري التركي للسعودية سيكون مؤثّراً في ظلّ امتناع ترامب نفسه عن مدّ يد العون إلى المملكة، وأيضاً بالنظر إلى تهديد «أنصار الله» لتركيا. ومع هذا، فإن الرياض لن تتوانى عن السعي إلى جرّ الأتراك والباكستانيين إلى مستنقع يبدو الآن أن تأسيس «حلف مكة» كان أحد أهدافه الرئيسة، وذلك لترميم الردع السعودي وإعادة الهيبة إليه، في ظروف لا تبدو على أيّ حال مؤاتية للمملكة.

على الغلاف

تفعيل معادلة «العاصمة بالعاصمة»

صنعاء تقترب من استعادة كامل تعز

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

بالتزامن مع تصاعد عملياتها في العمق السعودي، وتوسّع دائرتها لتصب أهدافاً لم يسبق ضربها رداً على العدوان السعودي على اليمن، ولا سيما في الرياض، تقدّمت قوات حركة «أنصار الله» على جبهات جنوبي تعز وغربي محافظة لحج، في ما اعتبره مراقبون تمهيداً لاستكمال استعادة مدينة تعز. وتصاعدت تحذيرات الجماعات الموالية للسعودية، إثر ذلك، من مخاطر انهيار تلك الجبهات، لا سيما مع تمكّن قوات صنعاء من السيطرة على أجزاء واسعة من

> **الهجوم على الرياض استمر أكثر من 24 ساعة واستخدمت فيه عشرات الصواريخ**

مديريتي الشمايتين، واقترابها من الاستيلاء على مرتفعات جبال راسن الاستراتيجية، التي تشرف على منطقة الحجرية، وعدد من مناطق محافظة لحج، والساحل الغربي. وامتدّت هذه الاختراقات التي جاءت في أعقاب مواجهات عنيفة خاضتها «أنصار الله»، مسنودةً بقبائل تعز، مع الفصائل المسلّحة التابعة للسعودية، إلى مديرية جبل حبشي غربي تعز، وحتى مديريتي المواسط والشمايتين، واطراف مديريتي المضاربة وراس العارة، ومنطقة كهبوب غربي محافظة لحج. وإذ حاولت الفصائل التمركز في مناطق جبلية واقعة في النطاق الإداري للحج، على بعد نحو 35 كيلومتراً من مضيق باب المندب، والانطلاق منها لشنّ هجوم مضادّ على مدينة ذوباب شرقي المخا، واستعادة المبادرة في المضيق، فإن تلك المحاولات التي حشدت لها السعودية عدداً من ألوية «قوات درع الوطن» و«العمالقة»، بالإضافة إلى اللواء الرابع التابع لحزب «الإصلاح» في محور طور الباحة، مع إسناد جوي كثيف من قبل الطيران الحربي، فشلت في تحقيق أيّ تقدّم على جبهة كهبوب؛ وهو ما أتاح لـ«أنصار الله» تأمين مكاسبها العسكرية، بتوسيع نطاق السيطرة على جبهات جنوبي تعز.

وأكدت مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أن «أنصار الله» واصلت تقدّمها الميداني على جبهة الشمايتين، وذلك بعد أن أمّنت جبل جردان، وتمكّنت من إسقاط جبهتَي العلقمة وشريرة الواقعتَين قرب سلسلة جبال راسن التي تطلّ على مدينة التربة، والتي تمثّل البوابة الجنوبية لمحافظة تعز، وتمنح قوات صنعاء سيطرة نارية على طرق الإمداد في جبهات المضاربة. ووفق المصادر، فإن «أنصار الله» تمكّنت، خلال الأيام الماضية، من إحكام السيطرة على سلسلة مواقع استراتيجية في محافظة لحج، شملت معظم جبال منطقة كهبوب، كجبل حجيجة، وجبل قلع، وتبة مفبطة، ومناطق العرضي، والمحاولة، والأغبرة، والمشاولة، والبوكرة، ووادي المضاربة، والسقيا.

واعتبر مراقبون تقدّم «أنصار الله» في سلسلة جبال راسن، وتأمينها السيطرة على جبال جردان، مؤشراً على قرب استعادة ما تبقّى من مدينة تعز، وذلك بعد أن سيطرت على طرق الإمداد الرئيسة كافة الرابطة بين جنوب المدينة وجنوب اليمن، وتحديداً طريق الإمداد بين تعز والتربة ومركز الحجرية، وطريق هيجة العبد المؤدي إلى مدينة عدن. ورغم تقدّم «أنصار الله» في اتجاه منطقة الأعلوم جنوبي تعز، مسقط رأس رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، والذي يعدّ ذا دلالة رمزية، إلا أن الأنظار اتجهت نحو مدينة تعز التي يمثّل سقوطها بكاملها في أيدي «أنصار الله»، حدثاً يوازي في أهميته السيطرة على الساحل الغربي. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، تبادلت الفصائل السلفية الجنوبية، وحزب «الإصلاح»، ممثّلاً باللواء الرابع الذي يقوده القيادي في الحزب، فضل حسن، تهم الخيانة والتخادم مع «أنصار الله»، في تكرار لسيناريو الانسحابات التي نتج منها سقوط مدينة المخا.

صنعاء ترد على الغارات السعودية بقصف أهداف في الرياض، وينبع، ومدن جنوبية (من الويب)

وكان شنّ الطيران الحربي السعودي، خلال اليومَين الماضيَين، عشرات الغارات في مناطق الاشتباكات جنوبي تعز وغربي لحج، محاولاً إسناد الفصائل التابعة للرياض. وردّاً على فشل الإسناد الجوي في إعاقة تقدّم «أنصار الله» في تلك المناطق، استهدف الطيران السعودي جسوراً استراتيجية، وطرقاً عامة، ومباني حكومية، ومدارس، ومنازل مواطنين، وهو ما قوبل، من جانب قوات صنعاء، باستهداف مصالح استراتيجية تابعة لشركة «أرامكو» في منطقة ينبع غربي المملكة، والقواعد التي تنطلق منها أسراب الطيران الحربي في الطائف وخميس مشيط، بالإضافة إلى الرياض.

وفي هذا الإطار، أكد مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، استمرار العمليات الجوية ضدّ البنى التحتية العسكرية كافة في جنوب المملكة. ووفق المصدر، فإن «القوات المسلّحة تفرض اليوم معادلة الحصار بالحصار، والتصعيد بتصعيد أشدّ، والعاصمة بالعاصمة». وأشار إلى أن العملية العسكرية التي نُفّذت بواسطة عشرات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وطاولت مقرّات عسكرية ومطارات تُستخدم في العدوان على اليمن، في الرياض، تعدّ الأكبر والأعنف منذ بدء الحرب، مبيّناً أنه استُخدم فيها عدد كبير من الصواريخ، واستمرّت لأكثر من 24 ساعة.

وكان اعترف المتحدث باسم «التحالف السعودي»، تركي المالكي، في بيان، بتعرّض الرياض لهجوم صاروخي من اليمن، إضافة إلى تعرّض مناطق بيشة، والخرج، وينبع، وفرسان، والطائف لهجمات مماثلة. ونشر ناشطون سعوديون، بدورهم، مشاهد كشفت مدى الأضرار التي طاولت مطار الملك خالد في الرياض، وأظهرت أيضاً اندلاع حرائق واسعة في منشآت النفط السعودية في منطقة ينبع. وتزامن ذلك مع اعتراف شركة «أرامكو» بتوقّف العمليات التشغيلية في خطّ نقل النفط «شرق - غرب» الذي تضرّر جراء تعرّضه للاستهداف بواسطة طائرة مسيّرة؛ علماً أن الخطّ المذكور كان ينقل نحو 4,6 ملايين برميل من الخام من المنطقة الشرقية إلى نظيرتها الغربية.

الحدث

عشية انسحاب «التحالف»... استفاقة مشبوهة لـ «داعش» في العراق

بغداد ـ **فقار فاضل**

كلّما اقترب استحقاق يتعلّق بمغادرة قوات «التحالف الدولي» العراق، تستعيد خلايا تنظيم «داعش» نشاطها بعد سبات طويل، على نحو صار يوحي بوجود علاقة سببية بين الأمرَين. ومع دنوّ الـ30 من أيلول، الموعد المُفترض لانتهاء مهمّة

> **شكوك عراقية في كون واشنطن تستفيد من عودة نشاط التنظيم للالتفاف على موعد الانسحاب**

"التحالف" في العراق، عادت خلايا التنظيم إلى تنفيذ هجمات متفرّقة، كان آخرها محاولة استهداف أبراج لنقل الطاقة على الطريق الرابط بين مدينتَي بيجي وحديثة شمال بغداد، والتي أعقبتها اشتباكات مع القوات العراقية، وعمليات تمشيط في المنطقة. وتأتي هذه التحرّكات فيما تتحدّث مصادر أمنية عن تسجيل نشاط لخلايا التنظيم في مناطق صحراوية وحدودية، ولا سيما على امتداد الحدود العراقية - السورية. ولا تبدو هذه الهجمات، حتى الآن، مؤشراً على عودة "داعش" إلى نمط سيطرته السابق على المدن، بقدر ما تكشف استمرار قدرته على العمل من خلال خلايا صغيرة تستفيد من المساحات الصحراوية والمناطق الوعرة في ضرب أهداف محدّدة. غير أن توقيت الاضطرابات يضيف إليها بعداً سياسياً وأمنياً، ولا سيما أنها تتزامن مع اقتراب العراق من مرحلة جديدة تنتهي فيها - نظرياً - مهمّة "التحالف الدولي"، الذي تشكّل أساساً لمحاربة التنظيم بعد عام 2014.

ووفقاً لمصادر أمنية تحدّثت إلى "الأخبار"، فإن معلومات متوافرة لدى الأجهزة المختصّة، تشير إلى تحرّكات لخلايا مرتبطة بالتنظيم قرب الحدود العراقية - السورية، مع استمرار محاولات التسلّل ونقل الأفراد بين جانبَي الحدود، الأمر الذي يدفع القوات العراقية إلى رفع مستوى المراقبة والتمشيط في المناطق الرخوة.

ويسعى "داعش"، بحسب المصادر، إلى استثمار الثغرات الأمنية لتنفيذ عمليات منخفضة الكلفة وعالية الأثر، ولا سيما ضدّ أبراج الكهرباء ونقاط التفتيش، والمنشآت الحيوية؛ وهو نمط يسمح له بإحداث اضطراب أمني واقتصادي، من دون الحاجة إلى امتلاك قوة عسكرية كبيرة.

ويأتي هذا في وقت أعلنت فيه الحكومة العراقية أنها ماضية بوعودها إنهاء المهمة العسكرية لـ"التحالف الدولي" - وفق التوقيتات المُتّفق عليها -، على أن تنتقل العلاقة، بعد ذلك، إلى إطار التعاون الثنائي. كما ربطت الحكومة تلك العملية بمشروع لحصر سلاح المقاومة أعدّته تحت ضغط أميركي كبير، مصحوب بتهديد بفرض عقوبات على العراق، إن لم يتمّ إنجاز الأمر. ويبدو أن حكومة علي الزيدي لن تكون قادرة على الوفاء بوعودها في ما يتّصل بالملف المذكور، خصوصاً في ظلّ رفض المقاومة تسليم سلاحها، وعدم قناعتها بجدّية القوات الأميركية في مسألة الانسحاب.

ولطالما لجأت واشنطن إلى التخويف من عودة هجمات "داعش" للالتفاف على مواعيد الانسحاب. وفي المقابل، يكمن التحدّي، بالنسبة إلى بغداد، في كيفية الحفاظ على مستوى الاستطلاع، والمعلومات، والقدرات الجوية بعد انتهاء مهمة "التحالف"، ومنع نمط يسمح له بإحداث اضطراب المجالات إلى فرصة تستغلّها الخلايا.

ويقول الباحث في الشأن الأمني، علي الفجاجي، لـ"الأخبار"، إن "إعادة تحرّك خلايا داعش، حتى لو كان بصورة مؤقتة، تبقى تهديداً للأمن العراقي، خصوصاً في ظلّ حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق والمنطقة". ويشير إلى أن "التنظيم يحاول استغلال هذه الثغرات، ولذلك، تحتاج القوات العراقية إلى تكثيف عمليات التمشيط في المناطق الصحراوية والرخوة، وتعزيز الجهد الاستخباراتي والاستطلاع الجوي، ولا سيما مع وجود محاولات تسلّل من خارج الحدود، وتحديداً من الجانب السوري".

لكن عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، صكر الحميداوي، يعتقد، في حديث إلى "الأخبار"، أن "تحرّكات داعش الحالية لا ترتقي إلى مرحلة الخطر، فالقوات الأمنية والحشد الشعبي موجودان في مختلف المناطق، وهناك جهد أمني واستخباراتي كبير لمحاربة الإرهاب وضبط الحدود". ويشدّد على أن انتهاء مهمّة "التحالف" في 30 أيلول "أمر محسوم، ولا علاقة له بتحرّكات داعش، وهو يأتي ضمن قرار مُتّفق عليه مع الحكومة العراقية، وجدول زمني سابق"، مؤكداً أن القوات العراقية "أصبحت قادرة على مسك الأرض، ومواجهة أيّ تنظيم إرهابي".

من جهته، يذهب مدير "مركز الغد للدراسات الاستراتيجية"، علي عبد الرزاق، إلى أن "استهداف أبراج الطاقة ونقاط تفتيش الأجهزة الأمنية في كركوك وغيرها، ليس سوى محاولة لخلط الأوراق وإعادة الفوضى، بالتزامن مع إنهاء مهام قوات التحالف". ويرى عبد الرزاق، في تصريح إلى "الأخبار"، أن "استمرار خطر داعش يمكن أن يُستخدم حجّة لبقاء القوات الأميركية"، معتبراً في الوقت نفسه أن هذا الربط يحتاج إلى أدلّة تثبت وجود علاقة مباشرة بين الأمرين.

هل ستنسحب قوات «التحالف» فعلاً من العراق أم ستستعمر في المناورة؟ (من الويب)

تقرير

ترامب في غرينلاند: انتصار على الورق

لندن ـ **سعيد محمد**

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مساء الجمعة الماضي، توصّل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع مملكة الدنمارك وغرينلاند، يمنح الأولى "سيطرة دائمة على الأمن وجميع الاحتياجات الأخرى" في الجزيرة الواقعة في القطب الشمالي. وجاء هذا الإعلان بعد أشهر من توتر دبلوماسي أثارته تهديدات ترامب بضمّ الجزيرة بالقوة، وأدّى إلى أزمة غير مسبوقة داخل "حلف شمال الأطلسي" (ناتو)، انتهت، على ما يبدو، إلى حلّ وسط، يحفظ السيادة الدنماركية، ويمنح في الوقت نفسه، واشنطن، نفوذاً أمنياً موسّعاً.

وكتب ترامب، في منشور على منصّته "تروث سوشيال": "دخلت الولايات المتحدة الأميركية في اتفاق مع مملكة الدنمارك وغرينلاند يمنحنا سيطرة دائمة على الأمن وجميع الاحتياجات الأخرى في غرينلاند، ويعالج بشكل كامل كلّ مخاوفنا العديدة من دون أيّ تكلفة". ووصف الاتفاق بأنه "أبدي ولا نهائي"، معلناً أن بلاده "ستبدأ فوراً عملية تطوير وجود عسكري كبير في الجزء المناسب من غرينلاند"، وأنه "من الآن فصاعداً، لن يكون بمقدور أيّ خصم للولايات المتحدة أن يقيم قاعدة في غرينلاند، أو يحتفظ بوجود عسكري فيها، أو يدخل إليها باستثمارات حسّاسة من دون موافقتنا الكتابية الصريحة".

على أن الموقف الرسمي الدنماركي جاء أكثر تحفّظاً من الوصف الأميركي المتبجّح؛ إذ قالت رئيسة الوزراء، ميتي فريدريكسن، في بيان مشترك مع رئيس حكومة غرينلاند ينس-فريدريك نيلسن، إن الاتفاق "يعزّز أمننا المشترك في القطب الشمالي ومنطقة شمال الأطلسي، ولذلك فهو جيّد أيضاً للناتو وأوروبا"، مضيفةً أنه "يعترف أيضاً بسيادة المملكة وسلامتها الإقليمية وحق شعب غرينلاند في تقرير المصير". ومن جهته، دافع نيلسن بأن الاتفاق "يعترف بمصالح غرينلاند ومكانتها في التعاون الدولي، وهو لمصلحة الجميع".

وبحسب رئيسة الوزراء الدنماركية، فإن البلدَين سيشاركان في توقيع الاتفاق الأسبوع المقبل، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ليصار بعد التوقيع إلى اتخاذ "الإجراءات البرلمانية اللازمة" في البلدان المعنيّة - من دون أن يتّضح بعد ما إذا كانت ثمّة حاجة إلى موافقة "الكونغرس" الأميركي عليه، نظراً إلى أن ترامب لم يعدّه رسمياً "معاهدة" -. وكانت تقارير إعلامية دنماركية وصفت الاتفاق بأنه "انتصار دبلوماسي هادئ" لكوبنهاغن؛ إذ عنونت صحيفة "برلينغسكه": "لا تخبروا ترامب أن مملكة الدنمارك هي التي فازت"، فيما رأى مراسل صحيفة "بوليتيكن" أن "ترامب لم يحصل على غرينلاند، لكن سُمح له بالقيام بجولة انتصار على وسائل التواصل الاجتماعي".

ورحّب الأمين العام لـ"الناتو"، مارك روته، من جهته، بالاتفاق، فيما قالت المتحدّثة باسم الحلف، ليسون هارت، في بيان، إن "القطب الشمالي وشمال الأطلسي أساسيان لأمننا الجماعي، وهذا الاتفاق سيساعد في تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون في هذه المنطقة الحيوية"، مؤكدةً أن "الناتو سيواصل القيام بدوره في تعزيز الأمن في القطب الشمالي". كما رحّب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بالإعلان الذي وصفه بأنه "يعيد تأكيد السيادة الدنماركية" على الجزيرة، قائلاً: "الأخذ ببساطة أن السيادة الدنماركية مُحترَمة، وأن القانون الدولي مُحترَم، وهذا ما كنّا نطلبه".

وفي تفاصيل الصفقة، أوضح مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، اشترط عدم الكشف عن هويته، أن الاتفاق يمنح واشنطن "حقوق وصول دائمة" في غرينلاند، وأنه "لا ينتهي، حتى لو أصبحت الجزيرة دولة مستقلّة في المستقبل"، مضيفاً أنه "يمنح الولايات المتحدة أيضاً سلطة أحادية الجانب لبناء منشآت عسكرية إضافية من دون حاجة إلى موافقة غرينلاند أو الدنمارك". وتابع المسؤول أن الاتفاق "يحظر على الدول غير الأعضاء في الناتو بناء قواعد في غرينلاند، ويمنع الخصوم من القيام باستثمارات في الجزيرة يمكن أن تهدّد الولايات المتحدة"، في إشارة إلى روسيا والصين.

مع ذلك، اعتبر محلّلون أن الاتفاق الجديد يبدو قريباً في جوهره من "اتفاقية الدفاع عن غرينلاند" الموقّعة عام 1951 بين الولايات المتحدة والدنمارك، والتي منحت واشنطن حرية واسعة في إقامة قواعد عسكرية ونشر قوات في الجزيرة. وبيّن هؤلاء أن الاتفاق الجديد "لا يختلف كثيراً عن الترتيب القائم منذ عام 1951، ربما مع إضافة وحيدة هي الوعد بعدم السماح لدول أجنبية أخرى بإقامة قواعد عسكرية هناك. لكنّ المرء يتساءل ما هي هذه الدول وما إذا كان ذلك سيحدث على أيّ حال"، مضيفين أن "واشنطن كان يمكنها تحقيق كثير من هذه النتائج عبر مفاوضات مباشرة مع الدنمارك وغرينلاند، من دون إضعاف العلاقة". وبالفعل، يتمركز في قاعدة "بيتوفيك" الفضائية في شمال غرب غرينلاند، أكثر من مئة عسكري أميركي بشكل دائم.

ويرى مراقبون أن الاتفاق يمنح ترامب إنجازاً سياسياً يمكنه الترويج له قبل انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، في وقت تواجه فيه إدارته انتقادات متزايدة بسبب عدوانها المستمر مع إيران. وتعود جذور الأزمة الأميركية - الدنماركية إلى بداية عام 2026، حين جدّد ترامب مطالبته بضمّ غرينلاند، مبرّراً ذلك بأسباب أمنية واقتصادية، وبأنه "مهمّ سايكولوجياً" له. وأثارت تصريحاته حينها موجة قلق واسعة في أوروبا؛ إذ خشيت العواصم الغربية من أن تحاول الولايات المتحدة الاستيلاء على الجزيرة بالقوة، في خطوة غير مسبوقة من أكبر عضو في "الناتو" ضدّ أراضي عضو آخر في الحلف. كذلك، نشرت بريطانيا والدنمارك وفرنسا وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد قوات في الجزيرة بهدف إجراء تدريبات عسكرية، وصفتها حينها بأنها غير مرتبطة مباشرة بالتهديدات الأميركية، لكنها كانت تهدف بوضوح إلى إرسال إشارة ردع.

رئيسة الوزراء الدنماركية ميتي فريدريكسن ورئيس حكومة غرينلاند ينس - فريدريك نيلسن في نوك (من الويب)

> **يثير الاتفاق مع الولايات المتحدة جدلاً متزايداً في غرينلاند**

وفي قمة "الناتو" الأخيرة في أنقرة، قال ترامب، للصحافيين، إن غرينلاند "يجب أن تسيطر عليها الولايات المتحدة، وليس الدنمارك"، مضيفاً أن رفض أوروبا السماح لبلاده بالاستيلاء على الجزيرة هو "ما أضرّ بعلاقتي مع الناتو". ووفقاً لدبلوماسيين مطّلعين، اقترحت فريدريكسن من ترامب خلال القمة وقالت له: "دونالد، لن تحصل على غرينلاند"، فأجابها: "حسناً، سنرى". ورغم هذه المناوشات العلنية، عملت مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين الأميركيين والدنماركيين بهدوء للتوصّل إلى اتفاق. وتحتلّ غرينلاند، وهي إقليم يتمتّع بالحكم الذاتي ويتبع مملكة الدنمارك، موقعاً استراتيجياً بين الولايات المتحدة وروسيا، وتكتسب أهمية متزايدة مع ذوبان الجليد في القطب الشمالي. كما يبلغ عدد سكانها نحو 56 ألف نسمة، غالبيتهم من شعب الإنويت، وقد أظهر استطلاع للرأي أُجري عام 2025 أن 85% منهم يرفضون فكرة الانضمام إلى الولايات المتحدة. وتحتوي الجزيرة على احتياطيات كبيرة من المعادن النادرة واليورانيوم والنفط والغاز، لكنّ استخراج هذه المواد يواجه عقبات لوجستية وبيئية هائلة، نظراً إلى أن الجليد يغطّي نحو 80% من مساحة غرينلاند، وأن الأخيرة تفتقر إلى بنية تحتية للنقل، وكانت 18 منجماً أغلقت فيها خلال القرن الماضي بسبب التكاليف المرتفعة.

ويثير الاتفاق مع الولايات المتحدة جدلاً متزايداً في غرينلاند، بعدما أعرب بعض السياسيين عن تحفّظهم عليه، وكتبت النائبة نايا ناثانييلسن على وسائل التواصل الاجتماعي: "من الضروري للغاية أن يحافظ أيّ اتفاق على حقنا في تقرير المصير"، فيما قالت السياسية الغرينلاندية السابقة آيا كيمينيتز: "أنتظر الانتهاء من الاتفاق، لكن حتى ذلك الحين، أنا متشكّكة. ليس لديّ الكثير من الثقة في ترامب".

الكرة اللبنانية

ختام الدور الـ16 من كأس لبنان

مواجهة نارية بين النجمة والعهد في ربع النهائي

طوت كرة القدم اللبنانية صفحة الدور الـ16 من مسابقة كأس لبنان، لتفتح صفحة منتخب لبنان الأول الذي سيغادر غداً إلى العاصمة القطرية الدوحة ومنها إلى قرغيزستان بعد معسكر إعدادي قبل الدورة الودية في بيشكيك، في وقت يبدأ فريقا الأنصار والنجمة التحضير للدور الأول من مسابقة دوري التحدّي الآسيوي بخطط بديلة بعد أن «طارت» مباراة كأس السوبر التي كانت ستقام في قطر

فاز النجمة على الصفاء 3-1 متصدرا المجموعة الثالثة (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

انتهى الدور الـ16 من مسابقة كأس لبنان لكرة القدم على موعد ناري في الدور ربع نهائي بين فريقي النجمة والعهد بعد أن فاز الأول على الصفاء 3-1 في المجموعة الثالثة وخسارة العهد أمام شباب الساحل 0-1 في المجموعة الرابعة.

وتوضحت صورة المواجهات في الدور ربع النهائي، حيث سيلعب الأنصار أول المجموعة الأولى مع المتضامن صور ثاني المجموعة الثانية، مواجهة جاءت بعد فوز الأنصار يوم السبت على المبرة (الشباب الغازية) 2-0، والتضامن صور على الرسالة طورا 2-1.

المواجهة الثانية في ربع النهائي ستكون بين جويا والسلام زغرتا، بعد فوز الأول في المجموعة الثانية على الحكمة 2-1، والسلام زغرتا على البرج 1-0 في المجموعة الأولى.

المواجهة الأخيرة في ربع النهائي ستكون بين شباب الساحل الفائز على العهد، وطرابلس الذي صعد كثاني المجموعة الثالثة بعد فوزه على الراسينغ 2-0.

وسيقام الدور ربع النهائي في الفترة بين مرحلتي الذهاب والإياب، حيث سينطلق الدوري في الثامن من تشرين الأول المقبل.

ممثلا لبنان في دوري التحدّي الآسيوي الأنصار والنجمة عدلا من خطط استعدادهما للدور الأول الذي سيقام في الفترة بين 17 و23 تشرين الأول، حيث يلعب النجمة في طاجيكستان في حين يلعب الأنصار في بوتان.

كان من المُفترض أن يكون هناك معسكران لممثلي لبنان في قطر يتخلّلهما لقاء كأس السوبر اللبناني بينهما قبل أن يتوجه النجمة إلى طاجيكستان والأنصار إلى بوتان.

لكن فكرة إقامة كأس السوبر في العاصمة القطرية الدوحة يبدو أنها لن توضع موضع التنفيذ بعد تلقّي أمين عام الاتحاد اللبناني جهاد الشحف اتصالاً من نظيره القطري منصور الأنصاري أبلغه فيه ببعض الشروط المالية على الشركة المنظمة في حال كانت هي من ستتنظّم المباراة. وعليه، فقد «طار» مشروع مباراة السوبر في قطر ليبدأ النجماويون والأنصاريون التفكير في خطة بديلة للاستعداد.

النجمة أمام خيارين: الأول إقامة معسكر في تركيا قبل السفر إلى طاجيكستان، وهذا يكون بعد خوض أول مباراة في الدوري في 8 تشرين الأول المقبل والتي ستكون مع الإخاء الأهلي عاليه. أمّا الخيار الثاني فهو الاستعداد في بيروت وخوض مباراتين في الدوري مع الإخاء والتضامن صور ومن ثم السفر إلى طاجيكستان.

الأنصار من جهته، سيخوض عدداً من المباريات الودّية قبل خوض اول لقاء في الدوري مع الحكمة، ومن بعدها سيتوجه في 13 تشرين الأول المقبل إلى بوتان لخوض منافسات الدور الأول من دوري التحدّي الآسيوي حيث سيواجه أهال التركمنستاني، الاتحاد الحلبي وبارو البوتاني صاحب الضيافة ضمن المجموعة الأولى.

أمّا النجمة، فسيلعب ضمن المجموعة الثانية مع العربي الكويتي وإستقلال الطاجيكي وحمص الفداء السوري. ويتأهل إلى نصف نهائي منطقة غرب آسيا الثلاثة الأوائل من المجموعات الثلاث وصاحب أفضل مركز ثان.

في هذا الوقت، سيكون منتخب لبنان في معسكر في قطر من 22 حتى 28 أيلول الجاري، قبل السفر إلى قرغيزستان للعب مباراتين مع صاحب الأرض ومنتخب المالديف في 1 و4 تشرين الأول المقبل، على أن تعود البعثة اللبنانية إلى لبنان في الخامس منه. وسيكون المعسكر والمباريات الودية فرصة للمدير الفني الجزائري مجيد بوقره لمشاهدة عدد من اللاعبين الجُدد وعلى رأسهم رالف خوري الذي يلعب في كندا.

الألعاب الآسيوية

أوّل ميداليتين للبنان في الألعاب الآسيوية

احرز لبنان ميداليتين فضية وبرونزية في زوجي الرجال والسيدات للـ «تيك بوك» (الاخبار)

تمكّنت البعثة اللبنانية من تأكيد حضورها في منافسات دورة الألعاب الآسيوية العشرين المُقامة في مدينة ناغويا اليابانية من تسجيل إنجاز كبير، تمثّل بإحراز ميداليتين فضية وبرونزية في زوجي الرجال والسيدات في المباراتين اللتين أقيمتا أمس الأحد. الأولى من قبل الثنائي أحمد عرابي الأطرش وأحمد حافظ ضد الثنائي من تايلاند سوراسا ك توسيري وجيراتي شانليانغ (ميدالية فضية)، والمباراة الثانية بين الثنائي ماريا شديد وقمر دندل ضد الثنائي من ميانمار هسو مون وفيو فيو (ميدالية برونزية). وبذلك دخل لبنان قائمة ميداليات الدورة، وقد واكب المباريات رئيس اللجنة الأولمبية الدكتور بطرس جلخ والأمين العام العميد المتقاعد حسان رستم ورئيس البعثة عضو اللجنة الأولمبية (أمين الصندوق) خضر مقلّد وعضو اللجنة ظافر كبارة، وكانوا أوائل المهنئين. كما حضر رئيس الاتحاد اللبناني للتيك بول وسام تركماني وإداري فريق التيك بول رمزي الأشقر والمدرّب عمر عثمان. وقد نوّه الأشقر بالنتائج، وأشاد بدور الحكمين قاسم الحسن وشادي الحسن للثقة بقيادتهما المباريات على المستوى الآسيوي، وثمّن غالياً جهود المدرّب عمر ياسين.

تجدر الإشارة إلى أن الثنائي عرابي وحافظ سبق لهما أن أحرزا برونزية دورة سانيا الصينية الشاطئية خلال شهر نيسان الماضي.

وفي كرة الطاولة، تمكّنت سيدات لبنان من الفوز على سيدات قطر 3 – 2 حيث فازت اللاعبة الواعدة بيسان شيري على القطرية العلي بنتيجة 3 – 1 وبواقع أشواط (13 – 11) (11 – 5) (11 – 7) (6 – 11). كما فازت اللاعبة تاليا عازار على القطرية الشيخ بنتيجة 3 – 2 وبواقع أشواط (11 – 7) (5- 11) (11- 2) (10 – 12). وخسرت ليتيسيا عازار أمام القطرية المحمد 2 – 3 وبواقع أشواط (12 – 10) (9 – 11) (9 – 11) (11 – 3) (6 – 11). كما فازت تاليا عازار على القطرية المحمد (2 – 0).

وفي مسابقة السباحة، خاضت السبّاحة لين الحاج وبمواكبة المدرّب فرنسوا غطاس منافسات الـ50 متراً صدراً وسجّلت زمناً بلغ 20: 33 ث وهي تتحضّر أيضاً لخوض منافسات الـ100 والـ200 متر صدراً يومي الأربعاء والخميس المقبلين.

في جانب آخر عُقد اجتماع عام لرؤساء البعثات المشاركة واللاعبين في الدورة (45 دولة)، تقدّمت حضوره رئيسة اللجنة الأولمبية الدولية كيرستي كوفنتري ورئيس المجلس الأولمبي الآسيوي الشيخ جوعان بن حمد آل ثاني ومدير المجلس الدكتور حسين المسلم، وحضر رئيس البعثة اللبنانية عضو اللجنة الأولمبية (أمين الصندوق) خضر مقلد حيث نوقشت مواضيع عدة تتعلّق بالدورة وواقع الرياضة الآسيوية وماهية الطموحات، حيث تمّت الإجابة على عدد من أسئلة الحضور، وطرح مقلّد موضوع دعم اللجنة الأولمبية اللبنانية، خصوصاً في المرحلة الحالية بما يساعد في تطوير الحركة الرياضية.

(الأخبار)

كلمات متقاطعة 5184

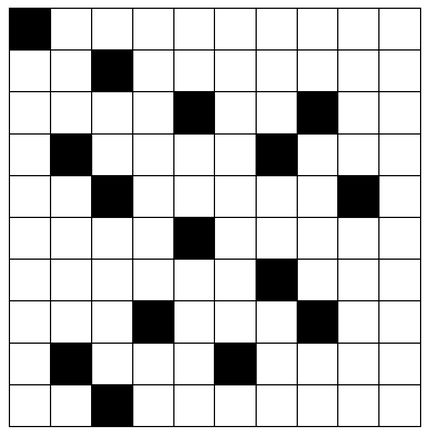

افقيا

1- عاصمة جزيرة كريت – 2- مدينة في الأرجنتين عاصمة إقليم ارض النار – زار الأماكن المقدسة – 3- دق الجرس – خنزير برّي – ملفوف – 4- خلاف عسر – أرخبيل اندونيسي – 5- يُحبّر ويكذب – جنس حيّات خبيث جداً – 6- عاصمة ميانمار بورما سابقاً – مدينة فلسطينية – 7- وكالة انباء عربية – بذور من القبح في الوجه – 8- حرف جر – مدينة لبنانية – حبائل الصيد – 9- أحرف متشابهة – رسول الله – 10- إمرأة أخناتون – حلّ العقدة

عمودياً

1- رئيس اميركي راحل – 2- احد الأنبياء – من أنواع الثلج المتساقط في الشتاء – 3- نثر الماء – عاصمة لاتفيا – للمساحة – 4- نهر فرنسي – نهر إيطالي – دق الضفدع – 5- عاصمة نيبال – 6- خاصتي – ملكه – دزّبت – 7- إحدى جمهوريات روسيا – بواسطتي – 8- ضعُف ورقّ – أسير – 9- ضمير منفصل – صوت القطار – 10- كتلة صخرية في الأردن تُشرف على البحر الميت

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- غوام – مدريد – 2- زنوبيا – جدّي – 3- راي – فيلم – 4- لوار – كلم – 5- اسكيمو – بر – 6- قوسايا – 7- يهابان – رت – 8- غر – رب – يخمد – 9- دالوز – اب – 10- محمد كرد علي

عمودياً

1- غزال – كيغام – 2- ون – وا – هر – 3- اوراسيا – دم – 4- مبارك – بزّاد – 5- ي ي – يقابلك – 6- ما – كمّون – ور – 7- فلوس – يزد – 8- رجيم – أرخ – 9- يدلّ – بيت مال – 10- ديمورا – دبي

sudoku 5184

3	8				4		7	
	6			1				
	1	2	7			6	4	
1				4				7
6			1	7	9			5
		9				4		
	5		4				3	
				5				
	3	4	9		7	5	6	1

حلول الشبكة السابقة

8	9	7	4	2	1	6	5	3
6	1	3	7	5	9	2	4	8
2	4	5	3	8	6	1	7	9
1	7	2	5	6	8	9	3	4
5	6	9	1	4	3	8	2	7
3	8	4	2	9	7	5	6	1
7	3	8	6	1	2	4	9	5
9	5	6	8	3	4	7	1	2
4	2	1	9	7	5	3	8	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 481

كلمة السر من 7 حروف: حصن قديم من العهد العباسي في كربلاء العراق

الدريز – القطيف – اماج – بابك – بزي – خليفة – دسمان – دوين – درب – ذر – سرسق – شبيب – شنقل – ضبا – طلحات – عمرة – عبد – فندي – قشلة – قبة – كركوك – كاف – ند

د	س	م	ا	ن	ف	خ	ت	ك	ا	
ق	س	ر	س	ي	ل	ل	ا	ر	ب	
أ	ن	ة	ط	ا	ش	ي	ك	ح	ر	
د	ب	ق	خ	ب	ن	ف	ل	و	د	
ق	ل	ب	ج	ض	ق	ة	ط	ك	ي	
ا	ب	ع	ا	ا	ل	ق	ش	د	ة	
ع	ي	ب	ض	ب	م	د	و	ي	ن	
م	ب	د	ط	ي	ك	ا	ر	ر	ذ	
ة	ش	و	ر	ا	ل	د	ر	ي	ز	
ف	ن	د	ي	ف	ا	ك	ب	س	ة	

حلول الشبكة السابقة: البرق

عملية حسابية 481

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		٪		=	3
–	■	X	■	X	■	
	X		٪	6	=	10
٪	■	X	■	+	■	
	X	3	X		=	81
=	■	=	■	=		
23		48		51		

حلول الشبكة السابقة

23	X	3	–	8	=	61
X	■	X	■	X	■	
4	X	2	X	8	=	64
٪	■	X	■	+	■	
2	X	10	٪	5	=	4
=	■	=	■	=		
46		60		69		

شبكة العنكبوت 481

إعداد نعوم مسعود

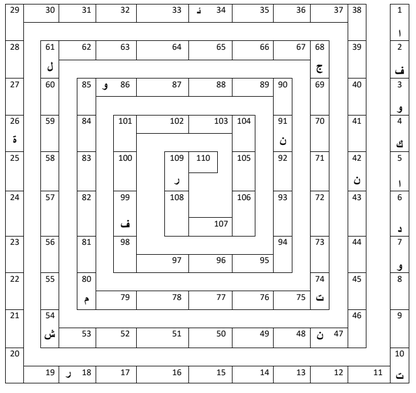

1 – 7 من الفاكهة
6 – 18 رئيس اميركي راحل
16 – 22 المدينة الخيالية في كتاب النبي لجبران خليل جبران
22 – 31 فنانة لبنانية حملت لقب « مطربة البادية »
31 – 42 اغنية لعبد الحليم حافظ من كلمات الشاعر نزار قباني
40 – 47 صحافي لبناني راحل كان سكرتير تحرير مجلة « الشبكة »
47 – 54 شاعر واعلامي لبناني راحل لكن اغنية « اعطني الناي وغنّي »
54 – 59 مغنية كولومبية مشهورة
58 – 65 مدينة باكستانية في اقليم البنجاب
64 – 68 نسيج من الحرير الخالص
67 – 71 ظلم وجور وإلحاق الضرر
70 – 74 اعلى قمة في العالم
73 – 80 عاصمة اوروبية
80 – 88 رحالة ايطالي
87 – 91 مدينة سويسرية
91 – 94 نمضغ الطعام
94 – 99 لاعب شطرنج روسي من ابطال العالم
99 – 110 رئيس حكومة لبناني سابق

حل شبكة العنكبوت السابقة

المشاكل - كلاريتا بيثانشي - شيرين عبد الوهاب - ابن الرومي - ميشال طوبا - ادريداس - اسامة بن لادن - دنيا الوطن - طنطور - طورزا - زاكوباني - نيامي - ميرفت امين - ميندوتور - ثورمالين - ينتجر - حرب البسوس - سومطرة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5184

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديبة وناقدة وشاعرة أميركية (1874- 1946). من مؤلفاتها « سيرة أليس توكلاس »

3+2+7+10+2+11 = صحيفة سورية زمن الحكم السابق ■ 1+6+9+4+9 = حائط ■ 5+8+2 = في العود

حل الشبكة الماضية: ناهد السباعي

حريات

مروة جردي

من «يا مال الشام» إلى «المعازف حرام»، تعود الموسيقى إلى قلب السجال في دمشق. حملة ضد حفلة أصالة نصري خرجت من مواقع التواصل إلى الشارع، مستعيدةً جدلاً قديماً حول الغناء والتحريم. لكن القضية تتجاوز حفلة واحدة، لتطرح سؤالاً أوسع: من يرسم حدود الحياة الثقافية في سوريا الجديدة؟

معازف دمشق... يوميات مدينة بين الطرب والتحريم

«إلغاء حفلات المعاصي»؛ وسمٌ أطلقه رجل دين علي مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن يغادر الفضاء الافتراضي إلى شوارع دمشق، حيث ظهرت العبارة على إعلانات ممزّقة وملصقات تستهدف الحفلات الموسيقية. هكذا انتقل الجدل الدائر حول حفلة أصالة نصري من نقاش على المنصات الرقمية إلى ممارسات اتخذت طابعاً عنيفاً في الشارع.

المفارقة أن هذا السجال يجري في بلد تعود علاقته بالموسيقى إلى آلاف السنين. في سوريا، اكتُشفت الواح طينية تحمل ما يُعرف باقدم تدوين موسيقي مكتشف حتى اليوم، ويُقدَّر عمرها بأكثر من ثلاثة آلاف عام.

وهذه القطعة من التراث الموسيقي السوري القديم حضرت أيضاً في المشهد السياسي الجديد، حين قدّم الرئيس السوري أحمد الشرع نسخة منها هدية إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تشرين الثاني (نوفمبر) 2025، كتذكار رمزي من تراث يفتخر به رئيس من أصول سلفية.

من «يا مال الشام» إلى «المعازف حرام»

ليست الاعتراضات على الموسيقى والغناء جديدة على سوريا. عندما أسّس أبو خليل القباني المسرح الغنائي في دمشق خلال الحكم العثماني، كان يدرك حجم التحدي الذي يواجهه في مجتمع اعتاد دقّ الدف والعود والغناء والرقص في المنازل، لا في فضاء مسرحي عام.

مع ذلك، أقدم القباني على افتتاح مسرحه، مقدماً الغناء و«رقص السماح»، مستفيداً من دعم والي دمشق آنذاك مدحت باشا في مواجهة الاعتراضات الاجتماعية. لكن ذلك الدعم لم يحل دون تعرّض مسرحه للحرق بعد رحيل الوالي، لينتهي الأمر بالقباني إلى المنع والتهجير نحو القاهرة. وهو صاحب الأغنية التي ستصبح لاحقاً من أشهر الأغنيات المرتبطة بدمشق «يا مال الشام. ويلا يا مالي.. طال المطال.. يا حلوة تعالي».

وبعد أكثر من قرن، يبدو أنّ المشهد الفني السوري يواجه موجة جديدة من الاعتراض، وإن اختلفت السياقات والأدوات. هذه المرة تحت شعار «المعازف حرام»، الذي كُتب على جدار أحد المعاهد الموسيقية العريقة في العاصمة.

ورغم الدعم الظاهر من المؤسسات الرسمية، رافقت اعتراضات دينية عدداً من الحفلات التي أقيمت في «معرض دمشق الدولي» بعد عودة النشاط الفني، أبرزها حفلة الفنان اللبناني مروان خوري، الذي أدى انقطاع التيار الكهربائي إلى وقفها. وسبق ذلك منع الموسيقي السوري مالك جندلي من إقامة حفلة في مدينة حمص، استجابةً لمطالب وضغوط من شيوخ في المدينة.

لكن حفلة أصالة نصري، في صالة «الفيحاء» في دمشق، حملت رمزية إضافية جعلتها نقطة جدل أكبر. فالفنانة الدمشقية كانت من أوائل الفنانين الذين أعلنوا تأييدهم للحراك الشعبي في سوريا 2011، ودفعت ثمن ذلك بشطبها من نقابة الفنانين ومنعها من العودة إلى بلادها لخمسة عشر عاماً». ومنذ الإعلان عن الحفلة، تعرّض لحملة على مواقع التواصل الاجتماعي هاجمت أصالة ووزارة الثقافة، واتهمت الأخيرة بالسعي إلى «صبغ المجتمع بصبغة علمانية».

> **منع الموسيقي السوري مالك جندلي من إقامة حفلة في حمص، استجابةً لمطالب وضغوط من شيوخ في المدينة**
>
> **الفصائل التي وصلت إلى الحكم سلفية بمعظمها، وتقول بتحريم الموسيقى والغناء**
>
> (الداعية محمد حبش)

ثم انتقل الاعتراض من المنصات الرقمية إلى الشارع الدمشقي، مع تمزيق الإعلانات الترويجية للحفلة وتوزيع منشورات تحض على مقاطعتها، فيما دافع مؤيدو الحفلة عن إقامتها، مشيرين إلى أن أصالة ستكتفي بأداء أغنيات تراثية ووطنية ذات بعد اجتماعي، وتبتعد عن الأغنيات العاطفية!

وكان من أبرز المعترضين الشيخ المصري هاني دهب، المعروف بالذهبي، الذي أطلق وسم «إلغاء حفلات المعاصي»، والشيخ عبد الرزاق المهدي الذي وصف الحفلة بأنها «طرب ومجون». كما صدرت بيانات مماثلة عن «ملتقى دعاة الشام» موجهة إلى وزير الثقافة السوري محمد ياسين صالح، وعن مجموعات مثل «ثوار وأحرار دوما» و«ثوار ومجاهدي حي المزة»، إلى جانب رسائل عبر فايسبوك اتهمت أصالة بـ«التبرج والتعري». وحاولنا التواصل مع وزارة الأوقاف للحصول على تعليق منها حول ما حدث إلا أننا لم نلقَ أي رد.

من الثورة إلى الدولة... هل تتغير المرجعية؟

في خضم هذا الجدل، تعرض الداعية محمد حبش وهو المعارض السابق لنظام بشار الأسد والمقيم في الإمارات حالياً لحملة تشويه سمعة واسعة على إثر منشورات فقهية استند فيها . وفق ما يقول . إلى أحاديث في البخاري ومسلم تجيز الغناء، داعياً الدولة إلى «الانفتاح والتسامح» في مواجهة التشدد.

ويرى حبش أنّ «الرأي القائل بالتحريم هو رأي متشدّد موجود في المذهبين الحنبلي والشافعي، لكن هناك آراء متسامحة موجودة في المذهبين المالكي والحنفي».

وفي حديثه معنا، أشار حبش إلى أنّ الفصائل التي وصلت إلى الحكم في سوريا هي في معظمها سلفية الجذر، وتقول بتحريم الموسيقى والغناء، «وهذا ليس سراً».

لكنه يرى أنّ الانتقال «من الثورة إلى الدولة» يفترض نقاشاً حول هذا الحكم. وفق حبش، فإنّ «الدولة لها مرجعيات وفقه إسلامي مختلف، تبحث فيه عما يتوافق مع الواقع ويناسب العصر الحاضر، وليس مع السلف، ولكليهما مرجع في الإسلام» مشيراً إلى وجود نحو عشرين رواية في صحيح البخاري ومسلم حول «أنّ رسول الله استمع إلى غناء النساء، وأنّ ذلك كان عبر مغنيتين كريمتين، واسمها جميلة وحمامة».

واستعاد حبش أول مهرجان غنائي في التاريخ الإسلامي، وهو لحظة استقبال نساء من بني نجار للرسول محمد بغناء «طلع البدر علينا» في المدينة المنورة.

ويستشهد حبش بإلغاء حفلة جندلي في حمص بناءً على موقف شيوخ محلّيين اعتبروه معصية، رغم أن الحفلة كانت برعاية المحافظة نفسها وتقتصر على عزف الموسيقى من دون الغناء، معتبراً ذلك مثالاً على الفجوة بين الخطاء الرسمي للفن وبين السلطة الفعلية التي يملكها الخطاب الديني المتشدد على الأرض.

والسؤال الأوسع يتعلق بالمرجعية التي ستحدّد شكل الحياة الثقافية في سوريا الجديدة، وبما إذا كانت الدولة الناشئة ستنجح في بناء قواعد واضحة تنظم المجال العام، أم سيبقى تحديد المسموح والممنوع رهناً بتوازنات الشارع وحملات السوشال ميديا.

المنع جزء من تاريخ الغناء

المطالبة بمنع أصالة وغيرها من الفنانين من الغناء في سوريا ليست سابقة، فالرقابة على الغناء لم تكن غائبة حتى في عهد النظام السابق، وإن اختلفت دوافعها ومرجعياتها. في عام 2022، تدخلت نقابة الفنانين السوريين بقيادة نقيبها آنذاك محسن غازي لمنع المغنيتين سارة زكريا وريم السواس من الغناء، بذريعة «تصحيح المسار باتجاه الكلمات المهذبة». واعتُبر القرار حينها استمراراً لوصاية مؤسسة فنية رسمية على أصوات نسائية خرجت عن الأطر المقبولة اجتماعياً. وسبق غازي في المنع النقيب الراحل صباح عبيد، الذي منع عدداً من الفنانات اللبنانيات من الغناء في سوريا، وبينهن هيفاء وهبي وإليسا، على أساس أنه «لن يغني في سوريا إلا الموهوب». وأثار القرار يومها جدلاً واسعاً، بين من دافع عن الحرية الفنية ومن اعتبر أنّ بعض الأشكال الفنية «لا ترقى لأن تكون فناً».

وخلال سنوات الحرب، نُشر أكثر من مرة تعميم، شفهياً حيناً وخطياً حيناً آخر، من الجهات الرقابية المسؤولة عن البث المرئي والمسموع في سوريا، يمنع بث وعرض أغنيات أصالة نصري، في إطار التعامل مع أعمال الفنانين المعارضين لنظام الأسد. كما تكررت حالات حذف مشاهد من مسلسلات أو أصوات أغانٍ من بعض الأعمال.

لكن ما يحدث اليوم يختلف في نقطة أساسية. في حالات سابقة، كانت قرارات المنع تصدر عن مؤسسات رسمية، سواء بدوافع سياسية كما في حالة أصالة، أو بدعوى المعايير الفنية والاجتماعية كما في قرارات نقابة الفنانين.

أما اليوم، فتأتي المطالبات بإلغاء الحفلات من شريحة من الجمهور، وعلى أساس شرعي ودِيني لا علاقة مباشرة له بالمعايير الفنية أو بالموقف السياسي من الفنان.

لكل نظام صوته ومنشدوه!

علي الديك

عبد الباسط الساروت

لم يكن الغناء يوماً في سوريا مجرد ترفيه بعيد عن السياسة. كل نظام سياسي حكم البلاد ترك بصمته الصوتية. وكل انتقال للسلطة أعاد رسم الخريطة الموسيقية للبلاد. في عهد الاستعمار الفرنسي ومن بعده الاستقلال، صنعت الحركة الوطنية نشيدها بنفسها، حيث كان فخري البارودي نائباً في البرلمان السوري من عام 1932 حتى الجلاء، وأحد الآباء المؤسسين للجمهورية، وصاحب نشيد «بلاد العرب أوطاني» الذي ذاع في العالم العربي. وبعد الاستقلال، أسّس إذاعة دمشق و«نادي الموسيقى الشرقي»، ورعى فنانين منهم صباح فخري. وتُوِّج هذا المسار بنشيد «حماة الديار»، من كلمات خليل مردم بك والحان من الثقافة الشعبية والريفية التي مثّلها الحزب. هكذا عرف الجمهور فؤاد غازي (فؤاد فقرو) وإلياس كرم. ولاحقاً، انتشرت الأغنية الساحلية والجبلية من العتابا وغيرها، وصولاً إلى ظاهرة الفنان الشعبي التي بلغت أوجها مع الفنان علي الديك ووفيق حبيب وغيرهما.

لكن «البعث»، بصفته نظاماً اشتراكياً، لم يكن ليدع المسارح والحفلات الخاصة، فبقي حضور هذه الأصوات وانتشارها رهناً بحصولها على جماهيرية خارج سوريا، في لبنان ومصر تحديداً؛ ومن هنا عُرفت أغانيهم أوسع من أسمائهم، وتكررت حادثة إعادة إنتاج أغانيهم خارج البلاد مع ضياع نسبة العمل الموسيقي إلى أصحابه الأصليين.

في المقابل، كانت المهرجانات الرسمية وأبرزها «معرض دمشق الدولي» هي الفضاء الذي دعمته الدولة فعلياً، وقد سيطر عليه الأخوان الرحباني لعقود، فصارت حفلات فيروز في دمشق واحدة من أشهر ذاكرة السوريين عن الحفلات الغنائية ونجاحها.

وفي أواخر حكم الأسد الأب ووراثة بشار الأسد للحكم، تم إنتاج نوع جديد من الفنانين، وبرزت ظاهرة «فنان السلطة» الذي كانت أصالة نصري، للمفارقة، واحدة منهم بأداء أكثر من أغنية للأسدين الأب والابن. وتواصلت ظاهرة الغناء للرئيس والقائد، في قالب عاطفي شعبي. وغنى مطربون مشهورون من سوريا ولبنان لحاكم دمشق. وتحوّلت هذه الظاهرة إلى وسيلة للشهرة الفردية وكسب الحظوة مع تراجع الأيديولوجيا الحزبية، وصعود اقتصاد المحسوبية.

ومع اندلاع الاحتجاجات في سوريا بداية 2011، صار السؤال عن الفن والأغاني سؤالاً سياسياً يتحدد فيه موقف المواطن بناء على خياراته الموسيقية. ورغم سيطرة المتشددين على الصوت الأعلى في «الثورة السورية»، إلا أنها لم تستطع منع الأغاني وانتشارها في صفوف جمهورها، كأغنية سميح شقير «يا حيف» بعد أيام قليلة من بدء الاحتجاجات، وقد صارت أول أغنية في الثورة السورية.

وشهدت مناطق سيطرة الفصائل المسلحة علاقة متوترة بين قادتها ومغنّي «الثورة»، وصلت إلى حد اتهام الرئيس السوري الحالي أحمد الشرع بالتخلص من منشدها الأول عبد الباسط الساروت خلال معارك لجبهة «النصرة» في الشمال السوري، ومن خليفته قاسم الجاموس المعروف بلقب «أبو وطن» في حادث سيارة قرب دمشق. ومع سقوط نظام الأسد، منذ كانون الأول (ديسمبر) 2024 ووصول هيئة تحرير الشام والفصائل المتحالفة معها في عملية «ردع العدوان» إلى الحكم، حملت معها أصواتاً من المناطق الثائرة على نظام بشار الأسد إلى المركز كما فعل «البعث» سابقاً. لكن هذه الأصوات، على عكس كل من سبقها في هذا التاريخ، لا تحب الغناء أصلاً ولا تجيز الموسيقى، ولم يسبق لها أن عبّرت عن هذا الرأي غير الرائج على المسارح والشاشات.

حضر الخطاب السلفي في ساحات دمشق واحتفالاتها الرسمية، وحتى على مسرح دار الأوبرا نفسها، وصار الصوت الأعلى في سوريا اليوم. وجد النظام الجديد، بصفته الإسلامية الليبرالية، حلاً يخلّصه من الإحراج أمام الغرب، بالسماح بإقامة الحفلات لكن بصورتها التجارية الخاصة مقابل حضور رسمي ضعيف.

الغناء في بلاط الخلفاء: تاريخ من الرعاية والزهد

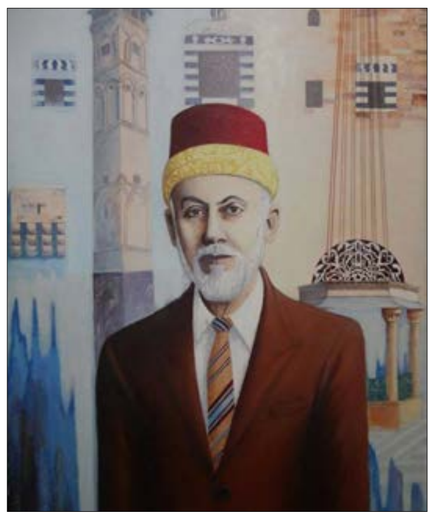

الشيخ عمر البطش برياسة الفنان احمد شير

لم تكن دمشق مع بداية الحكم الأموي تملك مدرسة غناء محلية، فاستدعى الخليفة الأموي كبار مطربي الحجاز إلى بلاطه. بدأت الموسيقى والغناء العربي التقليديان يتخذان الشكل الذي نعرفه اليوم، لكن من دون أن يكون للخلافة الأموية موقف واحد متجانس منها.

وفي المرويات، نقل ابن عبد ربه الأندلسي في كتابه «العقد الفريد» عن معاوية بن أبي سفيان قوله بعد سماعه الغناء والعزف «لا بأس بحكمة الشعر مع حكمة الألحان». ومن بعده، استدعى الوليد بن عبد الملك المغنيين ابن سريج ومعبداً من الحجاز إلى دمشق، واستقبلهما استقبالاً يفوق ما يُستقبَل به الشعراء أنفسهم.

أما يزيد بن معاوية، الملقّب «راعي الموسيقى» بحسب شهادة الأصفهاني، فكان أول خليفة يُشهر الملاهي ويؤوي المغنين علناً في قصره، وبلغ هذا الانفتاح ذروته المثيرة للجدل في عهد الوليد بن يزيد، الذي اشتهر بضربه العود بنفسه حتى نُسبت إليه ألحان ما زالت معروفة.

في المقابل، مثّل عمر بن عبد العزيز الاستثناء الصارم داخل الأسرة الأموية نفسها، متجهاً إلى الزهد وإبعاد أهل الطرب عن مجلس الخلافة. هكذا تراوح العهد الأموي كله بين الرعاية والتحريم بحسب شخص الخليفة الجالس على العرش بما يشبه إلى حد كبير المشهد السوري اليوم، حيث يتباين موقف كل مسؤول بحسب قناعاته الشخصية أكثر من عكسه لموقف دولة موحد.

أما العصر العباسي، فحوّل هذه الرعاية الفردية المتقطعة إلى مشروع دولة مؤسس مع أمر الخليفة هارون الرشيد مغنيه إبراهيم الموصلي بجمع نخبة المغنين للاتفاق على أفضل مئة صوت من تراث الغناء العربي، لتدوين هذا الفن وتقعيده، وهي المئة التي بُني عليها كتاب «الأغاني» لاحقاً. وبعدما انتقلت الخلافة إلى بغداد، جعل بنو حمدان من حلب مركزاً ثقافياً منافساً، وعجّ ديوان سيف الدولة بالشعراء والموسيقيين. ولم يكتف الحاكم باستقدام مغنٍ، بل رعى مدرسة موسيقية كاملة، لأن الإمارة المستقلّة فعلياً عن بغداد أرادت لنفسها شرعية حضارية توازي شرعية العاصمة.

الإنشاد الصوفي كحد وسط

خلال العصر العثماني، نشأ تحالف ضمني بين التصوف والسلطنة، فصارت الزوايا والتكايا فضاء الغناء شبه الرسمي. وعرف السوريون الشيخ عمر البطش الذي لحّن الموشحات وخرّج أجيالاً من مطربي حلب، فصار الإنشاد الصوفي صوت العهد غير المباشر.

وازدهر قالب الموشح بشقيه الديني والدنيوي، وهو الفن الذي لا يزال يشكّل جوهر ما يُعرف اليوم بـ«القدود الحلبية» القصائد الدينية والغزلية التي تُغنّى على ألحان الموشحات القديمة، وتُعدّ من أخص ما يميز التراث الموسيقي الحلبي عن سائر المدارس الغنائية العربية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 21 أيلول 2026 العدد 5880

رحيل

مصطفى سبيتي... بيتٌ تتّسع له القصائد

زاهي وهبي

رحل مصطفى سبيتي. رحل بعد شهر ونصف من حفل تكريم أحاطه فيه محبّوه، كأنماً كان الشعر يودّعه على طريقته: حضورٌ هادئ، وبدلةٌ أنيقة، وربطةُ عنق تعرف كيف تتحرر في غياب العيون والمرايا. غاب الجسد، وبقي البيت الذي تتسع له القصائد.

الجنوب الذي سكنه

وُلد سبيتي في بلدة كفرصير في قضاء النبطية، جنوب لبنان. هناك يتعلّم الأطفال قبل القراءة أن للزيتون ذاكرة، وأن للتراب صوتاً لا يسمعه إلا من صبر عليه. ظلّ جنوبياً في كل شيء: في صلابته التي لا تُكسر، وفي دفئه الذي لا يُستفزّ، وفي قصيدته التي تحمل رائحة الأرض وطعم الانتظار. كان الجنوب يسكنه كما يسكن الحنين صاحبه، لم يغادره يوماً؛ واليوم، بعد أن اكتمل المسير، عاد إلى الجنوب، عاد إلى كفرصير ليقيم في ترابها الذي عشق إلى الأبد.

ولم يكن حضور مصطفى سبيتي في وجدان الجنوب شعرياً فحسب، بل كان أستاذاً ومربياً صقل عقول الأجيال، وغرس فيهم حب الحرف واللغة، تماماً كما غرس قناعاته في قصائده ودواوينه من «براعم على حطب الخليل» إلى «أرج الروي» و«سبل القوافي».

قبل شهر ونصف، تحلّق محبّوه حول إنسان في ابتسامته كثير من الدفء الباعث على الانتعاش ولو في عزّ الشوب، وفي نبرات صوته كثير من الصلابة التي أسعفَته على مواجهة الصعوبات والمشقات. يومها لم نكن نكرّم مثقفاً كبيراً وشاعراً كلاسيكياً، ولا زوجاً وأباً لأسرة جميلة ولشاعرين حداثيين. كنا نكرّم بيتاً واحداً، تتسع جدرانه لكل البحور والقوافي، وتنفتح نوافذه لكل رياح الحداثة التي تهبّ من حيث لا ندري.

كان الناس يرونه دائماً ببدلة وربطة عنق. مشيته هادئة كبحر استقر على شاطئه. كلاسيكي في نصه، كلاسيكي في بدلته، كلاسيكي حتى في طريقة جلوسه على كرسي التكريم. لكن الذي لا تراه العيون أن هذه البدلة تخفي جسداً يحلم بالأمداء اللامتناهية، وأن ربطة العنق تلك تعرف كيف تتحرر في غياب العيون والمرايا.

كلاسيكي بروح متمرّدة

مصطفى سبيتي، الذي جعل من الشعر أسلوب حياة، لم يكن أبداً على تلك الصورة النمطية للشاعر الكلاسيكي الجالس على كرسيه البعيد. كان، ولا يزال، حاضراً في تفاصيل الحياة، يكتب القصيدة كمن يزرع زيتونة، بصبر الجنوبي الذي يعرف أن الجذور تحتاج إلى وقت لتثمر. وفي داخله، رغم شغفه العارم بجدّه الشعري المتنبي، شاعر صعلوك _ بالمعنى الثوري والإيجابي للصعلكة_ يرى الحب كنافذة لا تعرف الستائر، وكقصيدة لا تكتمل عند القافية الأخيرة. كان يعرف الحب كما يعرف فنانو الأندرغراوند طعم الليل، بلا استئذان، وبلا التزام بما هو مكتوب ومتعارف عليه.

وكلاسيكيته لم تكن شكلاً يحفظه، إنّما معرفة عميقة ودراية واسعة. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، وبحث في جذور المكيافيلية في كليلة ودمنة، وكتب في سبل القوافي، فمن يعرف عروض الشعر هذه المعرفة، يستطيع أن يفتح لأبنائه باب التمرد واسعاً، لأنه واثق أنهم لن يضيعوا الطريق.

حين أنجبت القصيدة العمودية حداثتها

لكن ما يثير الدهشة حقاً أن هذا البيت، الذي نبتت فيه القصيدة العمودية، استطاع أن ينجب شاعرين حداثيين، (ووردتين هما فداء وماجدة)، كأن الكلاسيكية عنده لم تكن سقفاً، بل أرضاً خصبة تسمح لكل نبتة أن تنمو بطريقتها. في صمته، منحهما حق التمرد على الوزن، حق كسر القافية، حق أن يكونا مختلفين، دون أن يفقدا خيط النسب الشعري الذي يربطهما به. لوركا التي استعارت اسمها من شاعر استثنائي، وفيديل الذي اختار اسم ثائر أممي، هما ثمرة شجرة عربية كلاسيكية، لكن جذورها تتغلغل في أعماق تربة ثائرة متمردة. غير أن هذه الحرية لم تكن دائماً سهلة أو سلسة. كانت علاقته بأبنائه شائكة أحياناً، كما هي حال كل علاقة حقيقية بين أب يعشق المتنبي وابنة تختار لوركا، بين من يحفظ العروض وابن يكتب قصيدة النثر. لم تكن العلاقة مشهداً عائلياً مثالياً، بل كانت مساحة تتجاذبها الكلاسيكية والحداثة، الأصالة والتمرد، الصمت والانفجار. لكنها ظلت دائماً مرتكزة على أرضية واحدة: الحرية. حرية الأب في أن يبقى كلاسيكياً، وحرية الأبناء في أن يكونوا مختلفين. لم يفرض وصايته، ولم يطالبهم بأن يكونوا امتداداً له، بل منحهم حق الاختلاف حتى حين كان هذا الاختلاف يربكه أو يجرحه. وهذه الحرية بالذات هي ما جعل العلاقة تنضج مع الزمن، وتتحول من شائكة إلى مصدر فخر متبادل.

ولا يمكن أن تُنسى عقيلته السيدة إكرام التي لها من اسمها نصيب، فلو لم تكن شجرة وارفة وامرأة حرة لما استطاع شاعرنا أن يكتب ديوان حريته بهذا المقدار من الجرأة والجموح.

في حضرة هذا الرجل، تعلّم محبّوه أن الشعر ليس أعمدة وقضبان سجن، وأن العمود لا يحجب الضوء عن النثر، وأن الاختلاف بين الأجيال ليس حرباً، إنما هو استمرار لذات الدهشة. في حضوره الهادئ، كان يذكّرهم بأن القصيدة، أياً كان شكلها، تبقى ابنة الروح، وأن البحر، مهما تلاطمت أمواجه، يظل بحراً واحداً. هو، في بدلته وربطة عنقه، صورة الأمس، لكن روحه، في علاقته مع الحب والحرية والتمرد، هي صورة الغد الذي لا يزال يُكتب.

رحل الجسد وبقيت القصائد

اليوم، وقد رحل مصطفى سبيتي، ندرك أننا كنا نكرّمه في حياته، ونرثيه بعد غيابه. رحل الرجل الذي جعل من الشعر أسلوب حياة، لا وقوفاً على قافية. رحل الجالس على كرسي التكريم، وبقي الكرسي فارغاً إلا من القصائد. رحل الصوت الهادئ، وبقيت نبرته في كل من أصغى إليه.

رحل مصطفى سبيتي، لكنه لم يرحل عن قناعاته. عاش حراً في قصيدته ودنياه، وخرج منها محمولاً على أكتاف رفاق الكلمة. لم يهادن سلطة، ولم يساوم على قصيدة، إنما ترك تراثاً من الكلمات المقترنة بالموقف. هو الذي كتب عن الحرية، دفع ثمنها، ثم عاد ليكتب عنها أكثر يقيناً.

تحية لبيت تتسع له القصائد، وتتناغم فيه الكلمات وتتخاصم وتتصالح. تحية لإنسان علّم محبّيه، بصمته وصوته، أن الشاعر الحقيقي لا يصنع أتباعاً، إنما يصنع أحراراً، وأن الكلاسيكية الحقيقية ليست في الشكل، إنما في القدرة على أن تكون كلاسيكياً بلا تقليد حتى لو تلبَّسك المتنبي نفسه وحرّاً بلا ادعاء.

رحل مصطفى سبيتي، لكن ليس كلياً. رحل الجسد، وبقي الطيف. خفت الصوت، وبقي النبض في القصائد. وكما نَعَتْه ابنته لوركا بمرارة العشق والذهول: «الناس عم يقولوا مات... وأنا مبارح كنت عنده، وما قال لي: بكرا بدي موت. معقول ما مات؟ يمكن بس ملّ من الحكي، ولما صار الحكي سكوت... فتح باب خيالو، وفات». رحل الشاعر، وبقي البيت الذي تتسع له القصائد، وبقيت القصائد تتسع له.

على بالي

أسعد أبو خليل

مقالة جان عزيز قبل أيّام)في موقع أميركي(تعبيرٌ عن مأزق الحُكم في لبنان. سلّمت السُّلطة كلَّ أوراقها قبل أن تجلسَ (علناً) مع المفاوضين الإسرائيليّين (كان هناك مداولات بين لبنانيّين قريبين من السُّلطة ورسميّين إسرائيليّين قبل أن يجلس السفيران غير العدوَّين معاً). حظروا الجناح العسكري والأمني للحزب وأعلنوا النيّة في سلام أبدي مع إسرائيل، وزاد رئيس الحكومة بالتمنّي أن يحدث التطبيع أمس قبل اليوم، فلم يعدْ في حَوزتهم من ورقة إلّا التفاح اللّبناني في مواسمه. توقّعوا (مثل فريق 17 أيّار) أن يؤدّي تنازلهم المطلق إلى تحقيق أمرَين:

1) لين إسرائيلي نحو لبنان ومرونة فائقة في التفاوض.

2) إبهار الراعي الأميركي إلى درجة أنّه سيفضّل لبنان على إسرائيل بحسب نظريّة جوزيف عون أنّ «ترامب يحبّ لبنان» (نسي أن يضيف لازمة «حبّاً جمّاً»).

جان عزيز كان طبعاً منسجماً مع موقف الحُكم في طيّ صفحة العداوة ضدّ إسرائيل إلى درجة أنّه وصف عدوان إسرائيل المستمرّ بـ«العمليّات العسكريّة». وفي وصْفه للعدوان الأخير في الجنوب، أخذ بسرديّة العدوّ أنّ الحزب افتعل المشكلة عبر إطلاق النار. لكنّ مضمون المقالة أقلّ سوءاً من خطاب الحُكم: هو يذكر بأنّ للحزب قاعدة اجتماعية لا يمكن تجاهلها، وأنّ الحزب يقدّم خدمات تقاعست الدولة عن تقديمها لمواطنيها. الرئيسان لا يقولان ذلك وينقادان مع بروباغندا أنّ الحزب ليس إلّا ورقة إيرانيّة. عزيز يريد من سرديّته أن تقوم أميركا بما لم تقم به في تاريخها: أن تختار طرفاً عربيّاً على إسرائيل. لماذا توهّم أمين الجميل في 1983 ولماذا تتوهّم السلطة اليوم أنّ لبنان يستطيع أن يتقدّم على إسرائيل في سلّم التفاضليّة؟ لأنّ كلّ رئيس يرى في نفسه مقوّمات عجائبيّة من شأنها أن تغيّر مسار السياسة الأميركيّة نحو الشرق الأوسط. أمين الجميّل وعَدهم بـ«إدهاش» العالم، وجوزيف عون وعَدهم بنزْع سلاح الحزب (بالقوّة المسلّحة من قِبل جيش تحرص أميركا نفسها على الحفاظ عليه كقوّة جندرما). جان عزيز يناشد الأميركيّين بالنيابة عن عون: أعطونا شيئاً ما. ليس لدينا ما نقدّمه بعد التنازلات.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com